

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الاثنين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيركايا (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

التبادل الرفيع المستوى للآراء

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نشرع في المناقشة العامة، ستبادل اللجنة الآراء أولاً مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح والمسؤولين الآخرين الرفيعة المستوى في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

أرحب ترحيباً حاراً بمحاورينا اليوم. سأعطيهم الكلمة أولاً للإدلاء ببياناتهم. وسوف تتحول فيما بعد إلى الصيغة غير الرسمية لإعطاء الوفود الفرصة لطرح الأسئلة عليهم.

وأبدأ بدعوة وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، إلى مخاطبة اللجنة.

السيدة كين (وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): تتكون حلقتنا اليوم من تفاعل فيما بين زملائي، السيد قاسم - جومارت توكايف، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيدة غريس أسيرواتام،

نائبة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد جيفري شو، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسوف نتلقى أيضاً رسالة بالفيديو من السيد تيبور توث، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية.

في ملاحظاتي الاستهلالية في الجلسة الثالثة المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أحطت علماً بالتحديات العديدة الماثلة أمامنا في تحقيق أهداف نزع السلاح ووجهت نداءً إلى جميع الوفود لمواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق مصالحنا المشتركة في هذا المجال. يفهم قلة بخلاف أعضاء فريقنا، الذين يمثلون المنظمات الملتزمة التزاماً راسخاً بتنفيذ ولاياتها العالمية، أهمية المثابرة. إنهم جميعاً ملتزمون بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل ويدركون جميعاً أن تحقيق هذا الهدف يتطلب التزامات ملزمة قانوناً يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها تنطبق على جميع الدول وتنفذ بشفافية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



أساسية ولها دور رئيسي في تعزيز الإطار الدولي للأمن النووي. وتتعاون الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا على نحو وثيق في المساعدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي الحقيقة، إن ما نتمثله في هذا الفريق ليس مجرد مجموعة من المنظمات الدولية. نحن نمثل أيضا، معا، منظمة دولية كعملية - عملية تشمل مؤسسات مختلفة تتألف من دول أعضاء تعمل معا لخدمة القضايا المشتركة.

وللأسف، فإن القضايا المشتركة المحددة التي تنشأ عنها هي بلا شك من أكثر القضايا صعوبة من حيث المتابعة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. يتطلب القضاء على أكثر الأسلحة في العالم عشوائية التغلب على التحديات السياسية والتقنية والمؤسسية، وهو ما يستغرق وقتا وجهدا مستمرا.

وإذا كانت تكنولوجيا الأسلحة قد تطورت تطورا كبيرا على مر السنين، فإن العديد من التحديات التي نواجهها اليوم تشبه تلك التي واجهها أسلافنا في المؤسسات السابقة. مسؤول نزع السلاح الذي كان نظيرا لي في الأمانة العامة لعصبة الأمم هو سلفادور دي ماداريغا. وفي كتابه الذي يتناول هذا الموضوع الذي نشر في عام ١٩٢٩، خلص إلى:

”لا يمكن إيجاد حل لمشكلة نزع السلاح في إطار المشكلة ذاتها، وإنما خارجها. في الواقع، إن مشكلة نزع السلاح ليست مشكلة نزع السلاح. إنها في الواقع مشكلة منظمة المجتمع العالمي“.

يوفر هذا سياقاً محفزاً للفكر لمداولاتنا في هذه الحلقة، لأن فعالية العمل الذي تقوم به كل منظمة من منظماتنا تعتمد إلى حد كبير على المواءمة بين سياسات وأولويات دولنا الأعضاء. أطلق البعض على هذا ”الإرادة السياسية“، وهي مصدر كل العمل المثمر في كل منظمة من منظماتنا. ويتضح وجودها أو انعدامه

وفي حين أننا جميعاً أرواح شقيقة في هذا الفريق، فإن شراكتنا تستند إلى الأفعال لا الأقوال فحسب. إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وثيق. في ٦ أيلول/سبتمبر هذا العام، احتفلت الأمم المتحدة باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، وهو حدث سنوي يستخدم للترويج لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. في ٢٧ أيلول/سبتمبر، استضافت الأمم المتحدة الاجتماع الوزاري السادس الذي يعقد دعماً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفي نفس اليوم حضر كثيرون منا عرضاً خاصاً لمسرحية ريكيفيك نظامته منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتعمل الأمم المتحدة أيضاً عن كثب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في العديد من المجالات، بما في ذلك المساعدة في المجالات المتصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتعزيز العضوية العالمية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. في ١ تشرين الأول/أكتوبر، ألقى الأمين العام كلمة في اجتماع رفيع المستوى عقد في الأمم المتحدة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والاتفاقية، شدد فيها على الآثار الإنسانية المترتبة على استخدام هذه الأسلحة.

وفي ما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، رغم أنه كيان مستقل ضمن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإنه لا يقدم تقاريره إلى الجمعية العامة، وأمينه العام يعينه الأمين العام للأمم المتحدة. تبذل الجهود منذ مدة طويلة في هذه اللجنة، ولا سيما في العام الماضي، لاستكشاف سبل التغلب على حالة الجمود في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف السائدة في المؤتمر.

وفي ما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن لديها مجموعة واسعة من الولايات، بما في ذلك في مجالات التحقق وتقديم المساعدة التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمع الدولي أكد أن على الوكالة الدولية للطاقة الذرية مسؤولية

وأنا أتفق في الرأي مع الغالبية العظمى من الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وغير الأعضاء فيه على السواء على أن الوضع غير مقبول. وقد عبر الأمين العام، السيد بان كي - مون، والرؤساء المتعاقبون للجمعية العامة أيضا عن هذا الرأي بقوة وبلاغة. والتقارير السنوية للمؤتمر لا يمكن أن تخفي الركود في هيئة ينبغي أن تخدم المجتمع الدولي بوصفها منتداه المتعدد الأطراف الدائم الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح.

وأسباب المأزق في المؤتمر أسباب سياسية في المقام الأول. وهي ليست ناتجة عن أي عيب جوهري في تصميم للمؤتمر. ولكن الأسباب الكامنة وراء المأزق لا تقلل بأي حال من عدم قبوله. فهو يؤخر، لمدة سنة كاملة ربما تكون مثمرة أيضا، بدء مفاوضات لتعزيز أمننا المشترك. وهو يشل هيئة لا تزال تضم طائفة من الموارد والخبرات البشرية الهائلة في مجال نزع السلاح في جنيف. كما يؤدي إلى تفاقم الانقسامات ويجعل المجتمع الدولي يضع بصورة جماعية الفرص التي قد تسنح لبناء عالم أكثر أمنا وأمانا.

وأعرب عن قلقي لأن نقاط قوة أوساط نزع السلاح في جنيف غير مُستخدمة بكامل إمكاناتها لصالح المجتمع الدولي. وجدول أعمال جنيف يضم مزيجا فريدا من مسائل نزع السلاح والقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا. وهو من الأصول التي يتعين استخدامها من أجل إيجاد عالم أفضل للجميع.

إننا نعيش فترة تحول وانتقال. فالعالم يتغير. وأعتقد اعتقادا جازما أن ديناميات مؤتمر نزع السلاح يمكن أن تتغير أيضا على المدى الطويل، مما سيمنحها من التغلب على حالة الشلل. غير أن ذلك يتطلب إرادة سياسية غير موجودة حاليا. وكما هو الحال بالنسبة لتغير المناخ، فإن أزمات تعددية الأطراف من هذا القبيل يمكن أن تكون لها عواقب وجودية بالنسبة للبشرية. والانتظار المستمر لحدوث تقدم لا يمكن أن يكون خيارا.

في المداولات والتصويت في اللجنة الأولى، إلى جانب العمل الذي يضطلع به في أماكن أخرى في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ولن يشكل وجودها أو انعدامه عمل منظمتنا فحسب. بل سوف يشكل مستقبل السلم والأمن الدوليين.

أرحب بالدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء إلى جميع المنظمات الممثلة في هذه الحلقة اليوم. يمكن هذا الدعم المستمر كلاً منا من الاضطلاع بولاياته الرسمية. وبقدر نجاحنا، سنساهم جميعاً، كل بأسلوبه الخاص، في بناء هذا المشروع العظيم الأكبر الذي وصفه ماداريغا: الهدف المتمثل في إنشاء مجتمع عالمي حقيقي، وهو ما لا يزال إلى حد كبير عملاً جارياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، سعادة السفير قاسم - جومارت توكايف.

السيد توكايف (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): أقدر إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة اللجنة الأولى في هذا التبادل الرفيع المستوى للآراء. للجنة الأولى دور فريد في هيكل الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التشريعية الرئيسية. إنني أقدر أن عمل اللجنة هذا العام يركز مرة أخرى إلى حد كبير على الأنشطة المتعددة الأطراف لنزع السلاح في جنيف، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من العملية المتعددة الأطراف من أجل عالم أكثر أمناً وأماناً.

وبصفتي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام في المؤتمر، سأركز على الحالة في مؤتمر نزع السلاح اليوم. أشك في أن أحداً في هذه القاعة ليس على علم بالعناصر الأساسية للحالة الراهنة في المؤتمر. للأسف، فإن هذه العناصر الأساسية ظلت كما هي لسنوات عديدة الآن. سيعرض السفير هيلموت هوفمان، الرئيس المنتهية ولايته للمؤتمر، تقرير المؤتمر في الأسبوع القادم خلال المجموعة المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح. لن أخوض في تفاصيله اليوم.

ويجب أن نستمر في أخذ ما هو على المحك بعين الاعتبار. ونزع السلاح وعدم الانتشار هما حجرا الزاوية لبناء مستقبل أكثر أمنا وأمانا لنا جميعا. ويرتبط نزع السلاح أيضا بالجهود الأوسع نطاقا لتحقيق التنمية والتقدم. ووفقا لبعض التقديرات، تجاوز الإنفاق العسكري العالمي في العام الماضي ١,٧ تريليون دولار. وكما أكد الأمين العام في مقالة نشرت في آب/أغسطس من هذا العام، فإن ذلك يمثل فرصا إنسانية مهددة. والمخاطر لا يمكن أن تكون أعلى من ذلك.

وتعددية الأطراف الحقيقية والمجدية تستلزم وجود استعداد لتقديم تنازلات. وهي تتطلب ضبط النفس وعقلية قادرة على إدراك أن أفضل طريقة لتحقيق أمن أي طرف هي من خلال تعزيز الأمن الجماعي. وعندها فحسب سيتمكن الدخول في دورة مثمرة لتعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح.

إن المسؤولية المرتبطة بالعمل في مجال نزع السلاح كبيرة. وعلى نطاق آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، يتعين علينا أن نظهر للعالم أننا نأخذ هذه المسؤولية على محمل الجد من خلال تنفيذ الولايات المسندة إلينا. وهذا الأمر أكثر إلحاحا في مؤتمر نزع السلاح من أي محفل آخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السفيرة غريس أسيرواتام، نائبة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيدة أسيرواتام (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأنا واثقة بأنكم ستوجهون، بحكم مهارتكم الدبلوماسية المعروفة وخبرتكم الثرية المتعددة الجوانب، عمل اللجنة إلى خاتمة ناجحة.

يصادف عام ٢٠١٢ الذكرى السنوية الخامسة عشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي اجتماع رفيع المستوى

وفي ضوء ما تقدم، طرحت في وقت سابق من هذا العام عددا من المقترحات العملية على الأعضاء للنظر فيها، وهي تهدف إلى تقديم أفكار جديدة في المؤتمر. وبالإضافة إلى زيادة المشاركة السياسية للمضي قدما في جدول الأعمال الموضوعي، والذي يجب أن يكون أولويتنا الأولى، أعتقد أن اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين أداء المؤتمر يمكن أيضا أن يكون ذا أهمية سياسية بوصفه دليلا على وجود إرادة جماعية لدى الأعضاء لرسم طريق للخروج من المأزق ويمكن أن يساعد على بناء الثقة.

وفي العام الماضي، وجهت اللجنة الأولى رسالة عاجلة إلى مؤتمر نزع السلاح. وبعد عام، لم نحقق تقدما. وإذا لم نتمكن من إحراز تقدم في المؤتمر على نحو متكرر، حيث نعقد دورة واحدة سنويا، فما الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعله؟ وهل سترتب على ذلك عدم ترك أي خيار سوى الالتفاف على المؤتمر لتجربة سبيل آخر؟

وكما ذكرت في وقت سابق من هذا العام، فإن هذه الجهود ينبغي أن تكون، في حالة تنفيذ أي منها، مكاملة لمؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن تزيد، لا أن تقلل، من احتمالات استئناف المفاوضات في المؤتمر في نهاية المطاف. فالمجتمع الدولي بحاجة إلى منتدى تفاوضي دائم في مجال نزع السلاح. وفي حالة تقويض مؤتمر نزع السلاح أو تفكيكه، سيكون إيجاد بديل له أمرا صعبا جدا، إن لم يكن مستحيلا.

وأنا أقدر أن أيا من المشاريع المتداولة حاليا في هذه اللجنة لا يدعو صراحة إلى تهميش مؤتمر نزع السلاح. فجميعها يحافظ على ولاية المؤتمر ودورته. وفي مجال نزع السلاح النووي، فإن منتدى متماثل التفكير لا يمكن أن يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك. والمجتمع الدولي بحاجة إلى منتدى يمكن أن تتلاقى فيه وجهات النظر والمصالح المختلفة لإيجاد أرضية مشتركة، حتى عندما يستغرق الأمر وقتا.

الموعد النهائي واتخذت قرارا يستند إلى التبصر والحكمة، يشجع الدولتين على إنجاز المهمة، مع إبقاء التقدم المحرز قيد الاستعراض الدقيق.

وقد أوفت ثلاثة بلدان أخرى، أعلنت حيازتها للأسلحة الكيميائية، على نحو يستحق الثناء بالتزامها بتدمير كامل مخزونها من الأسلحة الكيميائية. وحتى الآن، تم وقف تشغيل جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السبعين المعلن عنها حيث جرى تدمير أكثر من ٩٠ في المائة منها أو تحويلها بشكل دائم للاستخدام في أغراض سلمية. وكانت تلك المرافق قد بنيت خصيصا لإنتاج الأسلحة الكيميائية.

بسبب احتمال إنتاج عوامل الحرب الكيميائية في المرافق التجارية، تمدد الاتفاقية نطاق التحقق للصناعة الكيميائية العالمية. وينبغي أن ينظر إلى ذلك باعتباره أحد تدابير بناء الثقة التي لا تعكس بأي حال من الأحوال تديرا مرده الاشتباه. ويشكل إسهام الصناعة الكيميائية ودعمها سمتين بارزتين في نجاح الاتفاقية. وبدون هذا التعاون، ستظل أهداف الاتفاقية بعيدة المنال.

إننا ندرك بأن مستقبل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية سوف يستدعي مطالب جديدة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن نقرب من الانتهاء من عملية تدمير ترسانات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها تدريجيا، يتعين إيلاء المزيد من الاهتمام لهدف منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية. وسيكون من المهم استعراض نظام تحقق الصناعة، من أجل ضمان تعزيزها للثقة في الامتثال. والنظام بحاجة إلى مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة الكيميائية العالمية. وستدعى الدول الأطراف إلى تحسين مراقبة نقل المواد الكيميائية والتجارة فيها. وبشكل عام، يحتاج نظام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية إلى ضمان بقاءه ضامنا فعالا للأمن ضد التهديدات الكيميائية التقليدية وغير التقليدية.

وبلغ العدد الإجمالي للمرافق في جميع أنحاء العالم، التي تعتبر ذات صلة بأغراض هذه الاتفاقية نحو خمسة آلاف.

عقد هنا في الأمم المتحدة في ١ تشرين الأول/أكتوبر للاحتفال بهذا الحدث البارز، أعادت الدول الأطراف تأكيد التزامها بغايات وأهداف الاتفاقية. وافتتح الأمين العام للأمم المتحدة الاجتماع بحضور المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكان دعمه لذلك الحدث عاملا حاسما في نجاحه. وبعد ١٥ عاما من تطبيق الاتفاقية، فإننا في الأمانة الفنية للمنظمة، جنبا إلى جنب مع الدول الأطراف، ندرك بكل فخر التقدم الذي تم إحرازه في إزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية هي أول معاهدة متعددة الأطراف تفرض حظرا شاملا على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل على أساس غير تمييزي وبموجب شروط صارمة للتحقق. وفي غضون فترة قصيرة، أثبتت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قيمة تعددية الأطراف في تحقيق أهداف نزع السلاح. وتشمل أهداف الاتفاقية، بوصفها صكا متعدد الأبعاد، نزع السلاح الكامل وعدم الانتشار وتعزيز التعاون الدولي من أجل الاستخدام السلمي للكيمياء وتقديم المساعدة للدول الأطراف وحمايتها من الأسلحة الكيميائية.

ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية توفر، وفقا للاتفاقية، منتدى للتشاور والتعاون بين الدول الأطراف كما تقدم، عند الحاجة، إيضاحات وتيسر التعاون وتوفد بعثات لتقصي الحقائق تساهم في بناء الثقة بين الدول الأطراف.

وتدمير الأسلحة الكيميائية يمثل واحدا من أهدافنا الأساسية وقد تحققت المنظمة حتى الآن من تدمير قرابة ٧٥ في المائة من ٧١ ٠٠٠ طن متري من مخزونات الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها الدول الأطراف. وعلى الرغم من انقضاء الموعد النهائي للتدمير، فإن الدولتين الحائزتين الرئيسيتين، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، تسيران على الطريق الصحيح وتحرزان تقدما مطردا لتحقيق هذه الغاية. وقد نظرت الدول الأطراف بعناية في التأثير المحتمل لتجاوز

واسعة من البرامج الرامية إلى التوعية وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والمعلومات. وتقدم برامج المنظمة في مجال المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية، فضلا عن التعاون الدولي، حوافز كبيرة لشراكتنا الأوسع لنظل منخرطين ونستفيد من مشاركة المنظمة.

ويتضح بأن الاتفاقية تعتبر على نطاق واسع أداة قيمة وجديرة، من خلال عدد البلدان التي انضمت إليها في فترة زمنية قصيرة. وتؤيد حوالي ١٨٨ دولة طرفا فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية. ويشكل هذه التأييد العارم من طرف المجتمع الدولي تحويلا حاسما للسلطة في مجال الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية.

لكن التحدي الوحيد الأكثر أهمية الذي نواجهه يتمثل في إقناع تلك البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية بأن تقوم بذلك. وهذا أمر يبعث على القلق الشديد. إن الدول التي لا تنضم إلى الاتفاقية تمنع الإعلان عن قدراتها والتحقق منها. ولن يجري القضاء على أي سلاح كيميائي في مجموعة البلدان هذه. بموجب التحقق الدولي. وفي ظل تلك الظروف، ستظل رؤية عالم خال من الأسلحة الكيميائية أمرا بعيد المنال.

وكان ثمة إعلان من دولة غير طرف في الاتفاقية مؤخرا، يشير إلى إمكانية مذهلة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. يجب أن نشجب هذا التطور. إن ذلك يشكل ضربة قوية لشعور المجتمع الدولي الذي يعتبر الأسلحة الكيميائية بغضنة وغير مقبولة. لذلك يجب أن نضاعف جهودنا لإقناع الدول الثماني المتبقية بالانضمام إلى الاتفاقية. وهذا أمر بالغ الأهمية حتى تكون ثمة ثقة تامة في القضاء على الأسلحة الكيميائية في كل بلد.

إلى جانب القبول العالمي، من الأهمية بمكان مواصلة جميع الدول الأطراف إحراز تقدم مطرد في اتجاه التنفيذ الداخلي الكامل والفعال، الذي يشكل شرطا مسبقا واضحا للعمل الجيد للاتفاقية. ولا يبيّن التنفيذ الفعال للاتفاقية فحسب الثقة

وهي عرضة للتفتيش، وفي الواقع، فإن المرافق التي تنتج المواد الكيميائية التي تعتبر الأكثر صلة، يجري تفتيشها بصورة منتظمة من قبل الأمانة التقنية. وأجري حتى الآن ما يزيد عن ٢ ٢٠٠ عملية تفتيش، في ٨١ بلدا.

علاوة على ذلك، وكجزء من هدفنا الذي يرمي إلى الحيلولة دون عودة ظهور الأسلحة الكيميائية، ترصد اتفاقية الأسلحة الكيميائية الصادرات والواردات العالمية من المواد الكيميائية التي تشملها الاتفاقية. وفيما يتعلق بأنواع معينة من المواد الكيميائية التي هي مصدر المزيد من القلق، يتعين على الدول الأطراف الإعلان عن عمليات نقلها للأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التجارة مع الدول غير الأطراف في الاتفاقية هي إما مشروطة أو محظورة. وعلى الدول الأطراف أن ترصد بعناية عملية النقل هذه، وإبلاغ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالمعلومات ذات الصلة. وبغية تبسيط الإجراءات وجعل أداة الرصد هذه أكثر فعالية، تعمل المنظمة بشكل وثيق مع منظمة الجمارك العالمية.

وترتبط هذه المعاهدة المعنية بترع السلاح، ارتباطا وثيقا بالعلوم، وللطبيعة الديناميكية للعلوم أثر مباشر على أعمالنا. إننا نواجه عصرنا يشهد تقدما سريعا في العلوم والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن لموضوع التقارب المتزايد بين الكيمياء وعلم الأحياء صلة مباشرة باتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك، من مسؤوليتنا تقييم ومواجهة التطورات الحاصلة في مجال العلوم والتكنولوجيا بشكل كاف، والتي يمكن أن تؤثر على تنفيذ الاتفاقية.

وليس المقصود من الاتفاقية أبعاد عقلة التطور العلمي والاقتصادي والتكنولوجي للدول الأطراف. بل على العكس، بموجب المادة الحادية عشرة، تنص الاتفاقية على تعزيز التعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية أو للأغراض السلمية. وقدمت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لهذا الغرض، مجموعة

فوائد مهمة، ونهضت بأهداف الأمن الدولي. ونحن الآن بحاجة إلى تعديل أولوياتنا بشكل أفضل لمواجهة تحديات المستقبل. ويشكل التقدم المحرز فيما يخص تدمير الأسلحة الكيميائية عاملاً مهماً يحدد الفترة الانتقالية للمنظمة، لكنه ليس الوحيد. وسيجري استعراض جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية وتطبيقها خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث، الذي سيعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ويضطلع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتحضير للمؤتمر الاستعراضي بعمله حالياً.

وفي الختام، أسمحوا لي أن أذكر بأن الاتفاقية قد تلقت دعماً متواصلاً من جانب الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن نواصل العمل معاً عن كثب فيما يخص السعي إلى تحقيق أهدافنا المشتركة لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد جيفري شو.

السيد شو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): للتكنولوجيات النووية نطاق واسع من التطبيقات وتستخدم في معظم البلدان لعلاج السرطان وزيادة المحاصيل الزراعية، وحماية البيئة، وإدارة الموارد المائية الشحيحة، على سبيل المثال لا الحصر. ولكن من الواضح أن استخدام الطاقة النووية في مجال توليد الكهرباء يظل التطبيق السلمي الأكثر شهرة، لهذه التكنولوجيا. ومن الواضح أنه بعد مرور ١٨ شهراً على حادث فوكوشيما دايشي، ستظل الطاقة النووية خياراً هاماً فيما يتعلق بالطاقة بالنسبة للعديد من البلدان.

وتبين توقعاتنا الأخيرة حدوث زيادة مطردة في عدد محطات الطاقة النووية في العالم على مدى العشرين سنة الماضية، وسيُجسّل معظم النمو المتوقع في آسيا. وعليه، فإن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً محورياً في كفالة تنفيذ أي توسيع لنطاق استخدام الطاقة النووية بطريقة تتسم بالأمن والأمان، إلى جانب عدم الإسهام في الانتشار النووي.

في المجتمع الدولي، بل يعود بالنفع أيضاً، على الوطن بمنافع أمنية. وأظهرت التجربة أنه، بدلاً من الفرض، ينبغي النظر إلى التنفيذ الوطني كميزة. وينشئ الإطار القانوني من خلال التشريعات والوسائل الرامية إلى إنفاذه، القدرات الوطنية فيما يخص رصد وإعداد تقارير وتوجيه الأنشطة المتعلقة بالمواد الكيميائية، إلى جانب الخطوط السلمية والإنتاجية.

ولا يزال ٥٠ في المائة من الدول الأطراف بحاجة إلى اتخاذ إجراءات لضمان شمول تشريعاتها لجميع مجالات الاتفاقية. وهذا يعني أنه علينا أن نضاعف جهودنا فيما يخص مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية. أثناء دورة المجلس التنفيذي التي عقدت في لاهاي خلال الشهر الماضي، جرى حث الدول الأطراف التي لم تنته بعد من تدابير التنفيذ الوطنية، على أن تقوم بذلك على وجه السرعة، وجرى تشجيع الأمانة التقنية وباقي الدول الأطراف على توفير الدعم التقني لها، من أجل الانتهاء من هذه العملية.

طوال السنوات الخمسة عشر الماضية، أثبتت اتفاقية الأسلحة الكيميائية قيمتها ومهارتها. ويظهر عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ما يمكن أن ننجزه معاً. وتقدم اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية نموذجاً يمكن أن يحفز على تحقيق تقدم في المجالات الأخرى للسياسة العالمية.

وستشكل ثقافة التعاون والانخراط البناء وتوافق الآراء، التي تتسم بها تجربة المنظمة المتعددة الأطراف، أكبر مورد لنا ليس فقط لاستكمال المهام الحالية، ولكن أيضاً في سياق التحديات المستقبلية. وثمة فترة انتقالية في انتظار المنظمة، حيث أنها قد نفذت جزءاً رئيسياً من إحدى مسؤولياتها الأساسية. إن التدمير المتحقق منه للأسلحة الكيميائية الذي أعلنت عنه الدول الأطراف على المسار الصحيح. وبحلول عام ٢٠١٦، سيتعين تدمير واحد في المائة من هذه الأسلحة. لقد جلبت الاتفاقية

واصلت الوكالة تطوير ما يسمى مفهوم تخطيط وتنفيذ وتقييم الضمانات على مستوى الدولة. ويستند تنفيذ الضمانات وفقا لهذا المفهوم إلى تقييم شامل لجميع المعلومات ذات الصلة بضمانات الدولة المعيّنة. وبعبارة أخرى، فإنه يساعد الوكالة على تكييف أنشطتها المتعلقة بالتحقق.

والوكالة قادرة - بما تتمتع به من معارف وخبرات - على المساعدة في عملية نزع السلاح النووي عن طريق التحقق بصورة مستقلة من أن المواد النووية الناشئة عن الأسلحة المفككة لن تستخدم أبدا لأغراض عسكرية مرة أخرى. وتواصل الوكالة في هذا السياق، العمل مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بناء على طلب منهما، من أجل وضع اتفاق يمكن الوكالة من التحقق من البلوتونيوم الذي حدده كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على أنه لم يعد لازما لبرنامجيهما الدفاعيين.

وإذ تنتقل الآن إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية - وكما يعلم أعضاء اللجنة - فإن المعاهدات الخمس القائمة بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تغطي مناطق واسعة من العالم، تعترف بدور الوكالة الدولية في مجال التحقق عبر تنفيذ ضمانات الوكالة. وتدعم الوكالة أيضا إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عقد المدير العام أمانو منتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلق بالتجارب التي يحتمل أن تكون لها أهمية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأتاح المنتدى فرصة تمكن فيها المشاركون من التعلم من التجارب مناطق الأخرى فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وكان هناك تبادل بناء للآراء بشأن هذه المسألة الهامة، والوكالة الدولية على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة إلى الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

وأود أن أتطرق إلى بعض مجالات نشاط الوكالة ذات الصلة بعمل اللجنة الأولى، بدءا بعدم الانتشار النووي. وعلى النحو الذي تكرر تأكيده في الشهر الماضي عبر المؤتمر العام للوكالة، فإن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشكل عنصرا أساسيا في نظام عدم الانتشار النووي. وتسهم ضمانات الوكالة في توفير أمننا الجماعي وتساعد على تهيئة بيئة مواتية للتعاون النووي.

فما هو الموقف الراهن على وجه التحديد؟ لقد دخلت اتفاقات الضمانات حيز النفاذ بعضوية ١٨٠ دولة، منها ١٧٢ دولة غير حائزة للأسلحة النووية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولها اتفاقات ضمانات شاملة أيضا. ومع ذلك، فإنه لا يزال يتعين على ١٣ بلدا الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وإبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة. وبالنسبة لتلك الدول، فإنه لا يمكن للوكالة أن تتوصل إلى أي استنتاجات بشأن الضمانات الخاصة بها. وعليه، تحت الوكالة جميع الدول المتبقية هذه على إبرام اتفاقات الضمانات الشاملة في أقرب وقت ممكن.

ولا يزال عدد الدول التي لديها بروتوكولات إضافية سارية آخذا في الازدياد. فذلك العدد يبلغ حاليا ١١٨ دولة. ويعتبر ذلك أمرا مشجعا للغاية. فالبروتوكول الإضافي ضروري جدا لتمكين الوكالة من تقديم تأكيدات موثوقة ليس بشأن ضمان عدم تحويل المواد النووية المعلن عنها من الاستخدامات السلمية فحسب، بل بشأن عدم وجود أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في بلد ما أيضا. ومن الواضح أننا نسير في الاتجاه الصحيح، وتشجع الوكالة جميع الدول على إنفاذ البروتوكولات الإضافية في أقرب وقت ممكن.

ولا يزال تنفيذ الضمانات يتطور على نحو مطرد من أجل التصدي للتحديات الجديدة، آخذا في الاعتبار الدروس المستفادة والتكنولوجيات الجديدة أيضا. وفي ذلك الصدد،

التعديل أن يحدث تغييرا هاما للغاية في مجال الأمن النووي، ويجب إيلاء دخوله حيز النفاذ أولوية قصوى.

لقد أحرز تقدم كبير على مدى السنوات الأخيرة في مجال التصدي لخطر الإرهاب النووي، غير أن من الضروري القيام بالمزيد من العمل. وفي الخطوة القادمة على هذا الطريق، ستعقد الوكالة مؤتمرا دوليا رفيع المستوى بشأن الأمن النووي في تموز/يوليه ٢٠١٣.

وأود أن أحتتم كلمتي بالتنويه إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية فريدة من نوعها في إطار منظومة الأمم المتحدة، لكونها المنظمة الوحيدة التي لديها خبرة في مجال التكنولوجيات النووية. وتستخدم الوكالة هذه الخبرة لمساعدة البلدان على الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية المستدامة. وتعمل الوكالة أيضا على منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز الأمن والأمان النوويين العالميين. وتدل هذه الجهود على الإسهامات الملموسة التي تقدمها الوكالة للسلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر التجارب النووية، السيد تيبور توث، الذي سيخاطبنا عن طريق التداول بالفيديو.

السيد توث (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية): إذ أخاطب اللجنة الأولى، فقد اعتزمت تقديم البيان المعد الذي وزّع في القاعة اليوم. ولكنني أعتقد أن من المهم أن أوضح للجنة الأولى ثلاث مسائل تتعلق بالحظر الشامل للتجارب النووية، وبنظام التحقق. وتتعلق المسألة الأولى بالتمكين السياسي، والثانية، بالتمكين عبر نظام التحقق، والثالثة، بالتمكين عبر إنشاء المعارف وتوزيعها. وقد درجت على التشديد على أن هذه المعاهدة تعمل على النقيض من الأجهزة الأكثر قدرة

وأود أن أنتقل أخيرا إلى الأمن النووي. وكما اتضح في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب النووي، الذي دعا إليه الأمين العام في الشهر الماضي، فقد ركز قادة العالم الاهتمام بدرجة كبيرة على خطر الإرهاب النووي في السنوات الأخيرة، وعلى ضرورة تعزيز الأمن النووي. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن الأمن النووي تقع على عاتق الحكومات الوطنية، فإن من المعترف به أن الوكالة تضطلع بدور محوري باعتبارها المنتدى العالمي المعني بتعزيز الأمن النووي. وبعبارة بسيطة، فإن الوكالة الدولية تساعد على التقليل من المخاطر النووية، وفي منع تحول المواد المشعة الأخرى إلى أيدي الإرهابيين، أو تعرض المرافق النووية للأعمال الإجرامية.

وقد أرست الوكالة توجيهات مقبولة دوليا وأصبحت تستخدم بوصفها معيارا للأمن النووي. وتساعد الوكالة البلدان على تنفيذ ذلك التوجيه عبر بعثات الخبراء المعنية بالاستعراض، والتدريب المتخصص، وبرامج تنمية الموارد البشرية. وفي الواقع، فقد دربت الوكالة ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ شخص في أكثر من ١٢٠ بلدا في مجال الأمن النووي على مدى السنوات العشر الماضية.

وقدمت الوكالة المساعدة اللازمة لضمان أن كميات كبيرة من اليورانيوم العالي التخصيب قد روعيت زيادة أمن تخزينها. وتتعبق قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية السرقة وغيرها من الأنشطة غير المأذون بها التي تشمل المواد النووية وغيرها من المواد المشعة الأخرى.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بمجال الأمن النووي، فإن التقدم المحرز صوب بدء نفاذ تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ما زال بطيئا. فلم تعتمد التعديل سوى ٥٨ دولة فقط. ويلزم التعديل الدول الأطراف بحماية المواد النووية على صعيد استخدامها محليا وتخزينها ونقلها، فضلا عن حماية المرافق النووية من التخريب. ومن شأن

ثمة عبر في ما شهدناه قبل ٥٠ عاما. العبرة الأولى أن لا شيء جديدا، وأن الأمور يلغها النسيان. وينبغي، مرة أخرى، ألا ننسى أنه في تلك الأيام المحمومة، المعقدة من الناحية السياسية، لم تكن هناك أي أدوات ناعمة، ولا وسائل للتعاون الأمني. ذلك هو السبب في أنه بات من المهم اليوم، حيث ما زالت هناك ثمانية بلدان غائبة عن قائمة الدول التي صدقت على المعاهدة، التفكير بتمتع في ما إذا كان ما حدث في عام ١٩٦٢، قبل ٥٠ عاما، مجموعة فريدة من الأحداث، أو ما إذا كان هناك أي بلدين من البلدان، أو منطقة من المناطق دون الإقليمية أو المناطق، أو العالم بأسره، بحاجة في المستقبل إلى هذه المعاهدة لتكون أداة تعاونية ناعمة في المجال الأمني.

النقطة الثانية التي أردت أن أثيرها تتعلق بالتمكين من خلال نظام التحقق الذي أنشأته المعاهدة والدول الأعضاء. إنها نقطة بالغة الأهمية، لأن نظام التحقق والنظام نفسه ديمقراطيان على نحو فريد. وإن جاز لي القول، فإن هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها نظام لينوكس، على مستوى الدولة، بوصفه مبدأ لإنشاء نظام التحقق، أي منذ بدء المناقشات بشأن التحقق عام ١٩٥٨. منذ ذلك الوقت، شهدنا ترتيبا شاملا على مستوى النظام يتجلى شموله ابتداءً من جمع البيانات، مروراً بمعالجة البيانات، إلى توزيع البيانات.

يعمل نظام التحقق على الكشف عن الانتهاكات المحتملة متمثلةً في التفجيرات النووية التي تخلق الهدوء. وقد أثبت نجاحه في عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٩. فقد مكّن بعض البلدان - ليس فقط الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بل أيضاً الأعضاء غير الدائمين، في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ على السواء - من معرفة ما حدث بالضبط، وكيف ينبغي أن نتخذ ما تقوم به من إجراء سياسي على ضوء الانتهاك الذي وقع.

التحقق من الانتهاكات المتمثلة في التفجيرات النووية أمر مهم، لكن هناك جانب آخر، ألا وهو مسألة الكوارث

على إحداث الدمار، وضد القوى الأكثر تدميراً التي يمكن أن تطلقها الطبيعة.

واليوم، نعيش ذكرى سنوية، وهي الذكرى السنوية الخمسين لبدء أزمة القذائف الكوبية، التي تعود إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢. وأود أن أجعل اليوم الأول من أزمة القذائف الكوبية نقطة مرجعية لتعليل أن من الأهمية بمكان أن يؤخذ بهذه المعاهدة وهذا الترتيب، على أنهما يسهمان في تمكين الدول الأعضاء على الصعيد السياسي.

ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، عندما بدأت أزمة القذائف الكوبية، لم يكن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وجود في مضمار السياسة الواقعية. ولم يكن لها الوجود ذاته في السنوات الثماني السابقة لتلك الأزمة في عام ١٩٥٤، عندما اقترح الرئيس الهندي نهررو إبرام معاهدة من ذلك القبيل لأول مرة. ولم يكن للمعاهدة ثمة وجود فعلي قبل خمس سنوات، عندما اندلعت الأزمة في عام ١٩٥٨، أو عندما تم التوصل إلى الوقف الاختياري لإجراء التجارب النووية، أو في عام ١٩٦١، عندما انتهك الوقف الاختياري، بإعادة إطلاق التفجيرات النووية.

وحتى في صيف عام ١٩٦٢، كانت لا تزال هناك إمكانية لإبرام معاهدة - الأدوات الناعمة والأدوات التعاونية - ولكن إبرامها لم يكن أكيداً. وحتى في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، عندما بدأت الأزمة، لم يكن إبرامها أكيداً. ثم في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، قبيل منتصف الليل بساعات - لأن اليوم كان يوماً عصيباً على الجميع - كان هناك فجأة اقتراح مقدم من الأمين العام خروتشوف لوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب ضمن حزمة لتسوية الأزمة، وهكذا جرى اعتمادها. وفي غضون أشهر قليلة، أصبحت معاهدة الحظر الشامل، فجأة، حقيقة واقعة، بالرغم من أنها ليست سوى معاهدة جزئية.

بالإضافة إلى ذلك، منذ عام ٢٠٠٦، نظمنا سلسلة من المؤتمرات العلمية والتقنية، في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ و ٢٠١١. سينعقد المؤتمر المقبل في حزيران/يونيه عام ٢٠١٣، وأدعو كل من يستطيع من الحاضرين هنا إلى المشاركة فيه. مرة أخرى، تهدف مؤتمرات العلوم والتكنولوجيا إلى التمكين، إلى الجمع ما بين العلوم والتكنولوجيا المتطورة، ليس فقط فيما يتعلق بجانب التحقق بل أيضاً فيما يتعلق بمسائل الكوارث المضاعفة. نحن نتوقع ألف زائر خلال مؤتمر العلوم والتكنولوجيا والابتكار في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وليست الفكرة أن نناقش مسائل التحقق التقليدية في إطار تقليدي فحسب، بل أن ننشئ أيضاً جزءاً خاصاً بالكوارث المضاعفة من نوع ما حدث في محطة فوكوشيما، وأن يكون هناك جزء مخصص للباحثين والعلماء الشباب.

يقودني ذلك إلى نقطتي الأخيرة، وهي تتعلق بالتمكين من خلال توزيع المعارف - مبادرة تنمية القدرات. لقد شرعنا كمنظمة في تلك المبادرة قبل عامين ونصف العام. وفي الوقت الحالي، هناك الكثير من الإشارات إلى الدورات المفتوحة الواسعة النطاق على شبكة الإنترنت. ذلك ما ظللنا نقوم به منذ عام ٢٠١٠، ويسرني أن أقول إننا تمكنا من تسجيل المئات من المشاركين كل عام منذ ذلك الحين. نحن نتكلم عن تدريب الناس على نطاق واسع: العاملون في مراكز البيانات الوطنية، وموظفو وزارات الخارجية، بالإضافة إلى الطلاب من مختلف الجامعات. مرة أخرى، تقوم الفكرة على استخدام المعارف وبثها على نطاق واسع، وتحويل البيانات والمعلومات إلى معارف. ونقوم بذلك بدعوة المشاركين إلى الحضور إلى فيينا شخصياً، وبإعداد المحاضرات وأدوات المحاكاة المتاحة على الفضاء الافتراضي المتمثل في الإنترنت، مما يجعل من الممكن للمشاركين البعيدين أن يشاركوا في عمليات محاكاة مثل التفتيش الرقابي بالمحاكاة الذي دأبنا عليه في الآونة الأخيرة.

المضاعفة. لقد ذكرنا في ١١ آذار/مارس ٢٠١١ بأن هذه الحالات تحدث أيضاً للأسف. لدينا هنا نظام يمكن أن تقدم فيه جميع العناصر معلومات في حالة مثل ما حدث في ١١ آذار/مارس. إن وجود محطة لرصد الزلازل مزودة بنظام إنذار مبكر بالتسونامي، ونظم التسمع تحت الماء، والنويدات المشعة والغازات النادرة، وغدجة الانتقال في الغلاف الجوي، أمر مفيد لنا للغاية لأنه يسمح لنا بمعرفة أين قد تذهب النظائر المشعة المنطلقة في رحلة عبر الحدود.

كل ذلك متوفر لتقديم المساعدة للبلدان الراغبة في الحصول على شبكات الأمان لحالات يمكن أن تحدث للأسف. لذلك فإن ما نحاول منظمته القيام به منذ ١١ آذار/مارس هو أن تجعل المعلومات متاحة باستمرار للدول الأعضاء، بالإضافة إلى التدريب والبحث، وأن تمكن البلدان من الاستفادة على أفضل وجه من البيانات ومنتجات البيانات.

يقودني ذلك إلى النقطة الثالثة التي أود أنؤكد عليها. الجانب الثالث للتمكين هو التمكين من خلال إنشاء المعارف وتوزيعها. ونتيجة لنظام التحقق الذي لم يسبق له مثيل في ديمقراطيته، وُضع موضع التنفيذ استثمار مالي وعلمي وتقني قيمته بليون دولار. من المهم للغاية أن يستخدم هذا المنجم الغني بالمعلومات، وأن يستخدم بطريقة فعالة. وذلك ما نحاول نحن في المنظمة القيام به.

ونحاول القيام بذلك من خلال ثلاث قنوات رئيسية، أولاًها التدريب. نحاول من خلال التدريب أن نبذل قصارى جهدنا لنجلب إلى فيينا، أو ننقل إلى أماكن أخرى في شتى أنحاء العالم، أفضل المعارف التي يمكن توزيعها. في كل عام نقوم بتدريب عدد من الناس بحجم المنظمة نفسها، وذلك من خلال التدريب التقليدي، أولاً، ومن خلال ما نسميه التعلم الإلكتروني، ثانياً. لقد أنشأنا العشرات من أدوات التعلم الإلكتروني لجعل التدريب متاحاً للجميع.

جارا قريبا وصديقا مقربا يترأس هذه اللجنة الهامة جدا، وانطلاقا من روح التضامن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا،

والفلبين تعرب عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في الجلسة الثانية، وممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الجلسة الثالثة.

لقد كان هذا العام فترة حافلة بالنشاط وصعبة للغاية في مجال نزع السلاح. فبعد نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، عدنا مرة أخرى إلى العمل في نيسان/أبريل وبدأنا الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥. وفي تموز/يوليه، سعينا جاهدين إلى التفاوض على معاهدة لتجارة الأسلحة ولكننا فشلنا في ذلك. غير أن النهاية المخيبة للآمال لهذا العمل الذي استمر شهرا لم تثبط عزمنا على الوفاء بالتزاماتنا في ما يتعلق بترع السلاح العالمي، حيث تجمعنا مرة أخرى واختتمنا بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في أوائل أيلول/سبتمبر. ونظرا لعبء العمل الثقيل هذا، تثنى الفلبين على جميع الدول لعملها الشاق وجهودها الدؤوبة والتزامها الثابت بالمضي قدما لأننا نعلم جميعا أن هناك الكثير من العمل الذي لا يزال يتعين علينا القيام به.

وقبل ثلاثة أشهر من نهاية السنة، ما زلنا نأمل أن يُعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. والفلبين تعرب عن دعمها لجميع هذه المبادرات، بما يتماشى مع سياستها المتمثلة في تعزيز نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي ووضع حد لتدفق الأسلحة غير المشروعة.

وفي سعينا من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، لا تزال الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار

بقيامي بشرح كل هذا لا أريد فقط أن أعرض عليكم ما لدينا، بل أيضاً أن أشير إلى أن جميع أعضاء اللجنة بحاجة إلى أن يستخدموا أدوات التمكين من المعارف هذه. لدينا الآن ٣٠٠ من المؤسسات والمستخدمين، ونملك القدرة على زيادة هذا العدد إلى ٥٠٠. ومن المهم أن تستخدم أدوات التمكين هذه، ومن المهم أن يستخدم أعضاء اللجنة أدوات نظام التحقق من أجل التمكين التقني. مرة أخرى، من المهم، خاصة في هذه الذكرى السنوية الخمسين لأزمة الصواريخ الكوبية، أن نتفكر معاً ملياً في التمكين السياسي الذي تتيحه هذه المعاهدة.

ما حاولت أن أوضحه هنا هو صورة معاهدة ومنظمة أسميها منظمة المشاركة العالمية؛ وهي منظمة كانت تمثل، منذ ميلادها في عام ١٩٧٨، نظاماً للتحقق مفتوح الموارد، وما برحت كذلك. تلك هي الرسالة التي نرسلها اليوم. ويؤسفني أنني لم أتمكن من الحضور شخصياً، لكن أعتقد أن من المهم أن تصل هذه الرسالة إلى اللجنة اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تمشياً مع أساليب عمل اللجنة، أعترم أن أتيح للجنة الفرصة لإجراء مناقشة تفاعلية مع أعضاء الأفرقة في جلسة غير رسمية.

عُلفت الجلسة الساعة ١٦/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٢٠.

البندان ٨٦ و ١٠٢ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تعرب الفلبين عن أحر التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. إنه لمن دواعي السرور والفخر للفلبين أن ترى

للمعاهدة. والفلبين تدعو إلى إجراء مزيد من المشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية حول هذه التحفظات.

وتأمل الفلبين أن تسير عملية هلسنكي كما هو مخطط لها من خلال عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ الدولي بشأن السلام في الشرق الأوسط في كانون الأول/ديسمبر بحضور جميع دول المنطقة. ونثني على الحكومة الفنلندية لقيامها بالتحضيرات اللازمة لاستضافة الحدث وتعيين وكيل وزارة الخارجية ياكو لايفا ميسرا لهذه العملية. والفلبين تكرر دعوتها إلى جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى مواصلة المشاورات لضمان أن يصبح مؤتمر عام ٢٠١٢ حقيقة واقعة. وبلدي يرغب في التأكيد على أن المؤتمر سيكون مجرد بداية لعملية طويلة وصعبة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولكنه يجب أن يعقد في هذا العام لأنه ستكون له آثار هامة على المبادرات الأخرى في مجالي نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

لا تزال الفلبين تنظر بقلق وخيبة أمل إلى المآزق المستمر في مؤتمر نزع السلاح. وقد حان الوقت لكي يعتمد المؤتمر برنامج عمل. ومن الضروري أيضا أن يبدأ المؤتمر مناقشات بشأن توسيع عضويته. ومن ثم، ينبغي للمؤتمر أن يعين مقررًا خاصًا لاستعراض مسألة العضوية.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، تشيد الفلبين بالسفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين، لعمله بشأن معاهدة تجارة الأسلحة.

(تكلم بالإسبانية)

فقد قام بعمل متميز ونحن نرحب به.

(تكلم بالإنكليزية)

ولكننا لم ننه من عملنا بعد والعالم ينتظر تحركنا المقبل. والفلبين لا يمكنها أن تؤكد بما فيه الكفاية على أن معاهدة تجارة

لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) بنقاط عملها الـ ٦٤، دليلاً لنا. ونرحب بنجاح الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، حيث أنه يؤكد مجددا خطط العمل التي التزمنا بتنفيذها في عام ٢٠١٢. وسيتعين أن يحقق المؤتمر الاستعراضي المقبل تقدما كبيرا بشأن طائفة من القضايا الحاسمة ذات الصلة بمعاهدة عدم الانتشار، وخاصة نزع السلاح النووي، وذلك للحفاظ على مصداقية وسلامة المعاهدة.

والفلبين ترحب أيضا بنتائج الاجتماع الوزاري السادس لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي أصدر بياناً مشتركاً دعا فيه إلى بدء نفاذ المعاهدة. ونشيد بإندونيسيا لتصديقها مؤخراً على المعاهدة ونواصل حث الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢ على التصديق عليها. والفلبين ترحب كذلك بإعلان العراق وتايلند عن اعتزامهما التصديق على المعاهدة، ونأمل أن يفعلا ذلك في أقرب وقت ممكن.

وقد أصبح الوقف الاختياري للتجارب النووية قاعدة مستقرة. ولكن التحدي المتمثل في كيفية الانتقال من وقف اختياري إلى وقف إلزامي لا يزال قائماً، وهو الأمر الذي يجعله دخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ ممكناً.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أمر في غاية الأهمية لتحقيق هدفنا المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وبينما تهدد تحديات جديدة وصراعات محتملة السلام في المنطقة الآسيوية، لا بد أن تحل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية القضايا العالقة في ما بينها وأن توقع على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب وقت ممكن. والفلبين تعتبر تحفظات اللحظة الأخيرة التي أبدتها فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا قبل الانضمام إلى البروتوكول الملحق بالمعاهدة انتكاسة مؤقتة في جهودنا من أجل التنفيذ الكامل والفعال

التابعة لمجموعة الثماني، بشأن الشواغل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

واتفاقية الأسلحة البيولوجية تمثل إطاراً مفيداً لتعزيز التعاون في مجال الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية. والعلاقة المتبادلة بين الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية وشواغل الصحة العامة بوجه عام، لا سيما في ما يتعلق بأنشطة منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، بحاجة أيضاً إلى مزيد من الاستكشاف.

وأظهرت الفلبين عبر تاريخها رغبتها في تحقيق السلام وقدرتها على ذلك. والعديد من جهودنا لا تتم في معزل ولكن بمساعدة وخبرة بلدان من جميع أنحاء العالم. وقد بدأنا التعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، في جملة العديد من المساعي، وهو مسعى نأمل أن يستمر لسنوات عديدة قادمة. ونرى أهمية اتباع نهج إقليمي حيال السلام والأمن، وهو أمر نعتقد أن المركز الإقليمي يتبناه ويهدف إلى تحقيقه. وفي المستقبل، نأمل أن نرى دوراً أكبر وأوسع للمركز فيما تسعى البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى تحقيق السلام الدائم.

وأود أن أؤكد لكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، دعم الفلبين وتعاونها الكاملين فيما نضطلع بعملنا في اللجنة الأولى خلال الشهرين القادمين.

السيد ستاور (الداغمارك) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في هذه اللجنة، أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وبالتأكيد لكم تعاون ودعم الداغمارك الكاملين طوال هذه الدورة.

الأسلحة التي ستبرم مستقبلاً ضرورية لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية. والفلبين على استعداد لدعم مشروع قرار يدعو إلى عقد مؤتمر آخر في مطلع العام المقبل. ويحدونا الأمل أن يكون الوقت قد حان بحلول ذلك التاريخ للمرونة بيننا جميعاً بما يؤدي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الخلافية المتبقية.

ونحن نفخر ونتشرف بقدرتنا على الإسهام في الخطاب العالمي بشأن الأسلحة التقليدية. فالفلبين ستترأس اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية لعام ٢٠١٢. وإضافة الطابع العالمي على الاتفاقية هو من أولويات حكومة الفلبين، ونحث الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها على أن تفعل ذلك.

وأوجه التآزر مع المعاهدات الأخرى ذات الصلة - مثل اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام واتفاقية أوصلو بشأن الذخائر العنقودية - يجب استكشافها، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة بصورة متكاملة للأشخاص المتضررين من الأسلحة التي تشملها الاتفاقيات الثلاث. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمنع استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي أصبحت السلاح المفضل على نحو متزايد السلاح للجهات من غير الدول في جميع أنحاء العالم. ويجب وصم استخدامها ومستخدامها.

تشارك الفلبين بنشاط في تعزيز التعاون في مجال الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية في جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد اختتمنا للتو سلسلة من حلقات العمل الناجحة بشأن الأمن البيولوجي بالتعاون مع الولايات المتحدة وأستراليا في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونحن نعمل عن كثب مع شركائنا في الرابطة وغيرهم من الأصدقاء، من خلال التعاون مع الاتحاد الأوروبي والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل

بفعل الاتجار بالأسلحة على نحو غير منظم وغير مشروع وغير قانوني. كما يجب علينا أن نعالج المسائل الإنسانية التي كثيرا ما ترتبط بذلك. وعامل الوقت أساسي.

ثانيا، وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، إذا كنا نريد فعلا تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم يسوده السلام خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، من الأهمية بمكان أن نستعين بنظام قوي وشامل وفعال لعدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وفي ذلك الجهد، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح، باعتباره المحفل الفريد لمفاوضات عدم الانتشار ونزع السلاح، أن يضطلع بدور محوري. وهكذا، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء حالة الجمود الراسخة التي شهدناها في المؤتمر طيلة أكثر من عقد. والحقيقة البديهية للدبلوماسية الدولية هي أن النظام الذي لا يتقدم ينتكس. والنظام المتعثر لا يعزز السلام والاستقرار الدوليين بل العكس.

والأدهى من ذلك هو أن المؤتمر، الذي لم ننضم إليه إلا ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يفتقر بصورة واضحة للمشروعية الكاملة، والدعم والملكية. وتلك الحالة تتناقض أيضا مع إعلان الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، الذي نص على أن "لجميع الدول الحق في المشاركة في مفاوضات نزع السلاح" (القرار د-١٠/٢، الفقرة ٢٨). وبالتالي، ينبغي أن نناقش مسألة توسيع عضوية المؤتمر.

ونعتقد أن هناك العديد من المسائل التي تقع ضمن اختصاص المؤتمر وتنطوي على إمكانات هائلة ويمكن بسهولة إحراز التقدم بشأنها، إن قررنا أن نفعل ذلك جماعة. والمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية ليست سوى مثال واحد على ذلك، فيما يشكل نزع الأسلحة النووية، والضمانات الأمنية السلبية وتسليح الفضاء أمثلة أخرى. ولم يحن الوقت بعد للتخلي عن الدور المركزي للمؤتمر

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الإضافي الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، لكن اسمحو لي أيضا بالإدلاء ببعض الملاحظات من منظورنا الوطني.

خلال هذا العام، سينصب تركيز الدائم على مواصلة ما تحقق من زخم صوب إبرام معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة، وعلى ما يساورنا من قلق إزاء حالة الجمود طيلة عقد فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، والنظر في استكشاف إمكانية اتباع سبل جديدة لإحراز التقدم في محادثات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي لا غنى عنها، فضلا عن مواجهة التهديدات الحقيقية المتعلقة بالانتشار التي قد لا تقوض على نحو خطير أساس نظامنا العالمي لعدم الانتشار فحسب، بل الأمن والاستقرار الدوليين ذاتهما. وهناك العديد من المسائل الحاسمة الكثيرة التي ستناقش في هذه الدورة. وسنشارك بفعالية، لكنني الآن سأكتفي بالتطرق لتلك المسائل الثلاث.

أولا، وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، فإن الدائمك تؤيد هذه المعاهدة تأييدا قويا. وينبغي التعجيل بإبرامها، كما يتعين أن تكون عالمية وملزمة قانونا وشاملة لجميع أنواع الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الذخائر. وينبغي لها أيضا أن تضع معايير فعالة لنقل الأسلحة تكفل احترام حقوق الإنسان ومما أثلج صدرنا، اقترابنا بشكل ملحوظ للغاية، خلال مؤتمر معاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه، كبير للغاية شجعنا القانون الإنساني الدولي. من تحقيق الهدف الذي نشاطره جميعا، المتمثل في إبرام معاهدة قوية وشاملة. وذلك العمل المحمود يجب أن نواصله الآن استنادا إلى نص مشروع المعاهدة الصادر عن رئيس المؤتمر في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ (A/CONF.217/CRP.1). وسنعمل على تنفيذ الاقتراح المتعلق بعقد دورة ختامية أقصر لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في مطلع عام ٢٠١٣، وسنبذل قصارى جهدنا في ذلك المؤتمر للإسهام في تكميله بالنجاح. ونحن مدينون بذلك لفرادى الضحايا ولبلدان والمناطق التي تتعرض لزراعة استقرارها

قدرة اللجنة الأولى على التصدي بشكل فعال للتهديدات الحقيقية والملحة المتعلقة بالانتشار، بما في ذلك خطر حصول الأطراف من غير الدول على هذه الأسلحة، لها أثر على المصادقية الأساسية لمسعانا برمته. ولا يمكن تجاهل تلك المسائل، وفي نهاية المطاف، سنحاكم استنادا إلى قدرتنا على معالجتها بفعالية، وفي الوقت ذاته، إيجاد حلول مستدامة واستشرافية. ويصدق القول ذاته على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة والمواد البيولوجية. وتقر الدانرك بالدور الأساسي للتعاون الدولي في ميدان الأمن البيولوجي في إطار ذلك الجهد، ونحن على استعداد للإسهام بمختلف الطرق في المهمة المشتركة المتمثلة في الحد من مخاطر الانتشار وتحسين الوسائل المتاحة للمجتمع الدولي.

إننا نؤيد قرار مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المتعلق بعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ونحن على استعداد لتقديم المساعدة بأي طريقة ممكنة، إلى وكيل وزير الخارجية جاكو لايفا وحكومة فنلندا في دورهما كميسر لذلك الجهد الرائع، والحاسم للغاية، في هذه المرحلة. وندعو الجميع، لا سيما بلدان المنطقة إلى السعي إلى عقد مؤتمر ناجح في عام ٢٠١٢، بصورة مفتوحة وبناءة.

وفي الختام، تؤيد الدانرك الإنشاء الطوعي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نستكشف الكيفية التي يمكن بها لإنشاء هذه المناطق، بما في ذلك في المنطقة القطبية الشمالية، جزءا لا يتجزأ من استراتيجية شاملة متعددة الأطراف لتنفيذ نزع السلاح النووي العالمي ومكافحة انتشار الأسلحة النووية.

السيد فاليريو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم

في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف، لكن الوقت قد يكون مناسباً للنظر في إمكانية استكشاف سبل أخرى يمكن أن تساعدنا على إحراز التقدم بشأن تلك المسائل والحوول دون استمرار التعثر. وهذه الحالة نوقشت بصورة ضافية في العام الماضي، وربما آن الأوان هذا العام لاتخاذ إجراء بشأنها.

ثالثا وأخيرا، وفيما يتعلق بالتهديدات الحقيقية التي يتعرض لها أمننا الجماعي، فإن انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها يظل تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. ولمجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن عدم الانتشار. ولا نزال نؤيد تأييدا كاملا قرارات مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما اتخذ مجلس الأمن عددا من القرارات بشأن بلدان بعينها، بغية دعم سلامة نظام عدم الانتشار وفعاليتها. وفي ذلك السياق، لا بد أن تنفذ جميع البلدان تنفيذا كاملا قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران.

وفيما يتعلق بإيران، يشكل استمرار أنشطة التخصيب وازديادها، بما في ذلك التخصيب إلى نسبة ٢٠ في المائة، سببا للقلق البالغ. فأخر قرار لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي اتخذته في الشهر الماضي فقط، شدد على ضرورة أن تقوم إيران على وجه الاستعجال بتعزيز تعاونها مع الوكالة. ونحث إيران على الامتثال تماما لجميع قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن اتفاق الضمانات الشاملة لديها، حتى تستعاد الثقة في الطابع السلمي لأنشطة إيران النووية. وإننا ندعم دعما قويا حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣، بقيادة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل دبلوماسي مقبول، عن طريق المفاوضات، بدون مزيد من التأخير.

في تطوير صناعتها النووية للأغراض السلمية وتحقيق تطلعاتها فيما يخص التوصل إلى الاستقلال في مجالي الطاقة والتكنولوجيا. وتولي فتزويلا أهمية خاصة لمنح ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. والتهديد الذي ينطوي عليه استخدام الأسلحة النووية ضد البلدان التي لا تمتلك هذه الأسلحة لا يزال قائما. ولذلك من الضروري اعتماد صك دولي ملزم يقيد الدول الحائزة للأسلحة النووية. إن الأولويات المتفق عليها في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لزرع السلاح (القرار د-١٠/٢) لا تزال صحيحة تماما. ويزداد الأمر صحة، إذا أخذنا في الاعتبار عملية تحديث الأسلحة النووية، الذي استمر بوتيرة سريعة.

إن فتزويلا تدرك بأن العمل المتعدد الأطراف يشكل أكثر الطرق اكتمالا وفعالية لتحقيق نزع السلاح النووي ومراقبة الأسلحة التقليدية. ونشدد على أهمية جعل آليات نزع السلاح أكثر فعالية، بغية التغلب على غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول. ويأمل بلدي في أن يخرج مؤتمر نزع السلاح، الذي يشكل المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لزرع السلاح، من الركود الذي عانى منه منذ ما يزيد عن ١٥ عاما. ونؤكد الحاجة إلى تركيز المؤتمر في أقرب وقت ممكن على معالجة عدد من المسائل ذات الأولوية، بما في ذلك المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية وإبرام اتفاقية بشأن نزع السلاح النووي.

كما يرحب بلدي بالتقدم الذي أحرز في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، ونثني على السفارة جوي أوغو من نيجيريا على العمل الممتاز الذي قامت به كرئيسة للمؤتمر.

متمنيا لكم كل التوفيق في عملكم. ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز، وممثل شيلي باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تمتلك الآن نحو ٢٠ ٥٠٠ من الرؤوس الحربية النووية، أكثر من ٥ ٠٠٠ منها منشور وجاهز للاستخدام وأكثر من ٢ ٠٠٠ منها في حالة تأهب قصوى. وبفضل أوجه التقدم التكنولوجي، لعدد كبير منها قوة تفوق بما بين ٨ و ١٠ أضعاف قوة القنبلتين اللتين دمرت هيروشيما وناغازاكي. ولا يزال الاستخدام المقصود أو العارض لتلك الأسلحة يشكل خطرا حقيقيا ومباشرا، يمكنه أن يدمر كوكبنا لمرات متعددة. وبالتالي، يجب أن نحرز التقدم بصورة متزامنة في عملية نزع السلاح العام والكامل، وتحقيق أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية الأفقي والرأسي. وفي ذلك الصدد، يجب على القوى النووية أن تحترم الالتزامات التي تعهدت بها دوليا.

ومن الأهمية بمكان أن نشدد على القرار المتعلق بعقد مؤتمر دولي للنظر في مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهذا الحدث قد يمهّد السبيل إلى التزام الدول في المنطقة، بما فيها إسرائيل، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تحظر إنتاج هذه الأسلحة وحيازتها وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

و يكرر وفد بلدي دعوته إلى إضفاء الطابع العالمي على ذلك الصك القانوني الدولي، ويشجع الدول التي لم تنضم إليه بعد على القيام بذلك.

إن فتزويلا تؤيد الحق السيادي للدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا للأحكام المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويساورنا القلق جراء الضغوط التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة وغيرها من الدول النووية التي ترغب في تقييد حق جمهورية إيران الإسلامية

وقد كان لتلك التطورات أثر سلبي شديد على تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وبغض النظر عن الحماس المعلن عنه لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، تظل جهود نزع السلاح جامدة وعرضة لمخاطر كبيرة. ويجري تطوير نظم أسلحة جديدة، الاستراتيجية منها والتقليدية، ونشرها في أجزاء عديدة من العالم، على سبيل المثال، المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، فضلا عن الاستخدام العشوائي للطائرات بدون طيار. وثمة اتجاهات أخرى مثيرة للقلق، مثل تزايد عسكرة الفضاء الخارجي والاستخدام العدائي للتكنولوجيا الحاسوبية. وسيزعزع إنتاج الأسلحة التقليدية بقدرات تدميرية تشبه الأسلحة النووية، الاستقرار بشكل خطير، لأن استخدامها لن يكون مقيدا بنفس القيود المفروضة على الأسلحة النووية. بل الأسوأ من ذلك، وبالنظر إلى الدمار الهائل الذي تسببه هذه الأسلحة، ستزيد من إغراء الاستجابة باستخدام أسلحة نووية.

وفي ظل هذا السياق القاتم، دعت باكستان على الدوام إلى التوصل إلى توافق آراء جديد بخصوص نزع السلاح وعدم الانتشار في محاولة لوقف بعض التوجهات السلبية، إذا لم يكن عكس اتجاهها. ومع التسليم بأن بناء توافق الآراء سيكون مهمة صعبة، نغتنم هذه الفرصة لكي نطرح بعض الأفكار التي نراها أساسية لتعزيز المزيد من الأمن العالمي، من خلال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

أولا، في إطار تطوير نهج جديد، يجب أن نبدأ بالفرضية الأساسية المتمثلة في الاعتراف بالحق في الأمن المتساوي بالنسبة لجميع الدول. لقد اعتمدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح مبدأ الأمن المتساوي لجميع الدول، في المجالين التقليدي وغير التقليدي على حد سواء، وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي. ويشكل ذلك شرطا مسبقا حاسما من أجل إحراز تقدم في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ويحيط وفد بلدي علما بإمكانية استئناف المفاوضات بشأن وضع صك دولي للحد من الأسلحة التقليدية، ونؤكد مجددا بأن إبرام أي اتفاق يتوقف على عاملين أساسيين، يتمثل أولهما في التوصل إلى اتفاق جماعي بشأن الآليات العملية لتنفيذه، وهي آليات متاحة لجميع الدول ولا تضر بأي شكل من الأشكال بأمن الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، ويتمثل ثانيهما في وجود ضمانات فعالة تتفادى تسييس الصك الدولي المحتمل أو التلاعب به من قبل المنتجين والمصدرين الرئيسيين للأسلحة التقليدية.

إننا ندعم بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يسير في اتجاه تحقيق السلام والعدالة والتنمية، ويقوم على أساس الاحترام التام لقواعد ومبادئ القانون الدولي. ونحن نرفض الممارسات غير المرغوب فيها التي تنتهك مبدأ المساواة القانونية بين الدول.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري الكبير أن أراكم، سيدي، تترأسون هذه اللجنة الهامة، وأهنتكم على انتخابكم. ونحن على ثقة بأن خبرتكم ومهاراتكم ستوجه هذه اللجنة في اتجاه تحقيق أفضل النتائج. ويمكنكم الاعتماد على دعمنا وتعاوننا. إن باكستان تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

منذ نهاية الحرب الباردة، تزايد تدهور البيئة الأمنية العالمية. وحتى مع تفاقم الصراعات الإقليمية القديمة، اندلعت أخرى جديدة. كما تزايد أيضا التوترات والمواجهات على الصعيد العالمي. وثمة اتجاهات خطيرة تلوح في الأفق. وربما نكون على شفا حرب باردة جديدة، إذا لم يجر احتواء الطموح لإحكام السيطرة على العالم، وإذا لم يتم استبدال السعي إلى تحقيق الهيمنة العالمية، بالتوفيق والانخراط بوصفهما أساسيين لتحقيق عالم متعدد الأقطاب يسوده التعاون ويقوم على القواعد.

بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة عالمية غير مشروطة وملزمة قانوناً.

سادساً، ينبغي أن نبرم اتفاقاً عالمياً غير تمييزي لمعالجة الشواغل الناجمة عن استحداث ونشر وانتشار المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية التي تزعزع الاستقرار بحكم طبيعتها، وفي الوقت ذاته تحوم الشكوك حول موثوقيتها.

سابعاً، يجب أن نقر بضرورة تعزيز النظام القانوني الدولي الرامي إلى منع عسكرة الفضاء الخارجي.

ثامناً، وكخطوة عملية صوب نزع السلاح، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكف في المستقبل عن إنتاج المواد الانشطارية وإزالة جميع مخزوناتهما بموجب معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، هناك حاجة ملحة لإجراء مفاوضات على التخفيض المتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية. وكما جاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د١٠-٢)، ينبغي إجراء تلك المفاوضات مع التشديد بصورة خاصة على الدول ذات الأهمية العسكرية الكبرى. والاتجاه التصاعدي المثير للجزع في كميات الأسلحة التقليدية ومدى تطورها يجب وقفه بفعل علاقته السببية باستمرار الاعتماد على الأسلحة النووية.

إن الانتكاسة التي شهدتها مؤخراً المفاوضات على معاهدة لتجارة الأسلحة تجسد فشل النهج المنحاز والتمييزي لدى متابعة جدول أعمال نزع السلاح. ولذلك يجب علينا أن نتقيد بالمبدأ الأساسي الذي حددته الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، أي

”اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة تضمن حق كل دولة في الأمن، وعدم حصول

ثانياً، يجب علينا أن نعالج الأسباب التي تدفع الدول إلى حيازة أسلحة للدفاع عن نفسها. وتشمل تلك الأسباب التهديدات المتصورة من قوى تقليدية أو غير تقليدية متفوقة، ووجود منازعات وصراعات مع دول أقوى، والتمييز في تطبيق القواعد والقوانين الدولية.

ثالثاً، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي التزاماً متجدداً بتحقيق نزع السلاح النووي في إطار زمني معقول. وبدون ذلك الالتزام، سيتواصل تلاشي عملية نظام عدم الانتشار. وعلى أي حال، وبالنظر إلى مخزونات القوى الكبرى الكبيرة من الأسلحة التقليدية وعدم وجود خلافات بينها، فإن امتلاكها لترسانات كبيرة من الأسلحة النووية أمر غير ضروري.

ولا بد أن يكون الهدف النهائي هو القضاء التام على الأسلحة النووية في سياق نظام فعال للأمن الجماعي.

رابعاً، يجب أن نضع نهجاً متفقاً عليه لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في إطار ضمانات دولية مناسبة، وفقاً للالتزامات الدولية للدول، وعلى أساس غير تمييزي قائم على المعايير. وقد مكن تقدم التكنولوجيا، فضلاً عن تحسين نظام عمليات التفتيش التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من الترويج للطاقة النووية المقاومة للانتشار. ولكن، لدى بناء نظام جديد لعمليات التفتيش، سيكون من الحيوي ضمان تطبيق هذا النظام بشكل منصف، على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء، وفقاً للالتزامات هذه الدول.

خامساً، ريثما يتم تحقيق نزع السلاح النووي، ينبغي أن تحصل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات بعدم تعرضها لخطر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وينبغي أن تترجم الضمانات الأمنية التي تقدمها

ومن الواضح أن المشاكل التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح مشاكل ذات طابع غير تنظيمية أو إجرائي. وتتعلق التحديات بيئة سياسية خارجية تتجسد في السياسات التمييزية فيما يتعلق بالتعاون في المجال النووي، والمعايير المزدوجة والانتقائية، وتستتير باعتبارات القوة والمصالح السياسية والمنفعة.

إن التحديات التي يواجهها جدول الأعمال وآلية نزع السلاح على الصعيد الدولي لا تخص مؤتمر نزع السلاح على نحو حصري، إذ تواجه هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح واللجنة الأولى مصاعب مماثلة. ولم تتمكن هيئة نزع السلاح من وضع وثيقة متفق عليها طيلة أكثر من عقد ونصف. والقرارات المعتمدة في اللجنة الأولى تُعتمد بصورة آلية تقريبا بدون إحراز تقدم صوب تنفيذها. فلماذا إذن نلوم مؤتمر نزع السلاح على تقاعسه؟

وهكذا، لا بد من بذل جهد لإعادة التنشيط الشامل. وينبغي إبرام صفقة جديدة للقرن الحادي والعشرين. وتؤكد باكستان مجددا تأييدها للدعوة الموجهة منذ وقت طويل إلى بلدان حركة عدم الانحياز، التي تضم ثلثي أعضاء الأمم المتحدة تقريبا، بغية عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح. وتلك الدورة ينبغي أن تروم اتباع نهج متكامل وشامل لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بصورة متوازنة وغير تمييزية، وينبغي أن يواصل مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول.

السيد مورينون (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب لكم، سيدي، ولأعضاء المكتب، عن تهنئة وفد بلدي بمناسبة انتخابكم. كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنغيلا كين، على حضورها اجتماعاتنا وعلى عملها المتواصل. ويود وفد إكوادور أن يعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل شيلي، بالنيابة عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا

أي دولة أو مجموعة من الدول في أي مرحلة على امتيازات دون سواها“ (القرار د-١٠/٢، الفقرة ٢٩)، وخلال الأعوام الثلاثة الماضية، استمعنا لعبارات الأسف المفتعل على فشل آلية نزع السلاح. ونرى أن وصف حالة الآلية وتشخيص عللها منحازان ويركزان بصورة حصرية تقريبا على الأعراض بدلا من الأسباب. والأسوأ من ذلك أن الحلول المقترحة حلول انتقائية وتمييزية وغير متسقة.

ولكي يتسنى لنا إجراء تقييم موضوعي للأسباب الكامنة وراء حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، لا بد أن نقر بالحقائق الأساسية التالية. أولا، إن عمل المؤتمر أو ركوده انعكاس للوقائع السياسية السائدة، إذ أنه لا يعمل في فراغ. ثانيا، لا يمكن التفاوض في المؤتمر بشأن أي معاهدة مخالفة للمصالح الأمنية لأي دولة عضو من دوله الأعضاء.. وقاعدة توافق الآراء وضعت تحديدا لتحقيق ذلك الهدف. ولن يتحقق أي تقدم في المؤتمر إلا بمعالجة الشواغل الأمنية لجميع أعضائه. ثالثا، عدم إحراز التقدم في المؤتمر لا يمكن أن يعزى لنظامه الداخلي، لأن صكوكا تاريخية مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تم التفاوض عليها بنجاح بموجب النظام الداخلي ذاته. رابعا، مؤتمر نزع السلاح ليس هيئة يتعين عليها التفاوض على مجر بند من بنود جدول أعماله، مثلا، معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فهناك أربع مسائل رئيسية على جدول أعماله. وإذا لم يكن هناك أي توافق في الآراء بشأن التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فليس هناك أيضا أي توافق في الآراء بشأن التفاوض على نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية السلبية أو منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وبالتالي، فإن السبب في عدم التوصل لتوافق في الآراء لا يمكن أن يكون هو موقف مجرد دولة بعينها، مثلما تزعم بعض الوفود.

الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الانتظار كي يتحقق نزع السلاح النووي العام والكامل، فضلا عن القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، عبر عملية شاملة، شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، علاوة على كفالتها. بموجب معاهدة ملزمة قانونا. والشاغل الآخر هو إلى متى سيتعين على الدول نفسها أن تنتظر قبل التوصل إلى ضمانات ملزمة قانونا كي لا تتعرض أراضي بلداننا أو تعاني شعوبنا من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في ذات الوقت الذي يجري فيه التفاوض بشأن نزع السلاح النووي. ولعل الإجابة عن السؤال المتعلق بحالة مؤتمر نزع السلاح تكمن في الإجابة عن هذين السؤالين.

تتشاطر إكوادور شواغل الدول الأخرى إزاء المأزق الحالي في مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء النية في بدء إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على هامش مؤتمر نزع السلاح، لأنه وعلاوة على إحباط الدور الذي أسندته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح إلى مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد بشأن نزع السلاح، فإن ذلك يعني أيضا مزيدا من التأخير لتطلعات المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمتعلقة بترع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، فإن من شأن معالجة ذلك الموضوع بالتزامن مع المسائل الأخرى المعلقة في مؤتمر نزع السلاح: إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، وتوفير الضمانات الأمنية السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وحدها أن تكفل إحراز تقدم في كلا مجالي نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية معا.

وفيما يتعلق بمستقبل التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، يرى وفد بلدي أنه ينبغي أن تحل المفاوضات جميع شواغل الدول فيما يتعلق بترع السلاح النووي وعدم

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل إيران، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وبصفتي الوطنية، أود أن أدلي بما يلي.

أكوادور أول بلد في العالم يعترف في دستوره بحقوق الطبيعة، جاعلا الطبيعة موضوعا وليس مجرد شيء من الأشياء. وفي ذلك السياق، ينص دستورنا على أن الطبيعة - ذلك الكيان الذي توجد فيه الحياة وتتكاثر - لها الحق في أن يُحترم على نحو كامل وجودها، والحفاظ عليها، وتحديد دوراتها الحيوية، وهيكلها، ووظائفها وعمليات تطورها.

وباحترامنا لتلك الحقوق، نقوم بإقفال الدائرة المتعلقة بعلاقتها المتأصلة والتكاملية بحقوق الإنسان. وفي ذلك الإطار، تندد إكوادور بوجود أسلحة الدمار الشامل في حد ذاتها على وجه الأرض، وتعتقد بأن استخدامها أو التهديد باستخدامها جريمة ضد الطبيعة والبشرية.

وفي ذلك الصدد، تعتقد إكوادور، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يجب يكونا عمليتين متوازيتين و مترابطتين ومقارنتين. وقد قام بلدي، وهو دولة غير حائزة للأسلحة النووية، بالوفاء بواجباته الدولية المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، وسيواصل الوفاء بها.

وإذ نقوم بذلك، فإننا نتوقع معاملة بالمثل في مجال نزع السلاح النووي. ومع ذلك، يؤسف إكوادور القول إنها لم تر حتى الآن مثل هذه المعاملة. لقد مضى أكثر من ٤٠ عاما على اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مقترنة بالامتنال الصارم للالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار النووي.

وللأسف، فقد انقضى أكثر من ٤٠ عاما دون تحقيق أية إنجازات محددة فيما يتعلق بترع السلاح النووي. وتمثل تلك الحالة سببا في إثارة العديد من الشواغل التي تتسم جميعا بأنها مشروعة للغاية. ومن بين تلك الشواغل: إلى متى يتعين على

ونود في السياق نفسه، أن نحث جميع الدول أيضا على ألا تدخر جهدا من أجل إنشاء وتعزيز مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. ونؤيد بقوة أيضا القرار الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ونطلب أن تحدد الجوانب المتعلقة في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي يجعل ممكنا في ذلك الإطار، عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في كانون الأول/ديسمبر، بمشاركة جميع الدول في المنطقة.

وتعرب إكوادور في سياق نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، عن تأييدها لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه الاستعجال. ونؤيد الحق المشروع والثابت للدول في تطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز. وفي ذلك الصدد، يكرر وفد بلدنا دعمه للإطار التنظيمي المقدم لهذا الغرض من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونشدد على التزام الدول التي اختارت ذلك النوع من الطاقة بوضع وتنفيذ أعلى معايير الأمن والحماية النوويين.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، يود وفد إكوادور - تأسيسا على ما قلناه في البداية - أن يعيد تأكيد التزامه الكامل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، تتشاطر إكوادور بحزم أهداف برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونود في ذلك السياق، أن نعرب عن شعورنا العميق بالارتياح إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر استعراض الأسلحة الصغيرة، ونتعهد بتقديم دعمنا للالتزامات التي تنشأ من تلك الاتفاقات.

انتشار الأسلحة النووية. ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا عن طريق صك قانوني يغطي المخزونات الحالية والمستقبلية من تلك المواد. وإذا أضفنا إلى ذلك أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة قد فشلت في تحقيق نتائج ملموسة على مدى السنوات القليلة الماضية، فإن من المنطقي والضروري أن نجري تحليلا شاملا لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. تحقيقا لتلك الغاية، يكرر وفد بلدي دعمه لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، كي يؤخذ في الاعتبار بمشاركة جميع أجهزة نزع السلاح، فضلا عن اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

وتكرر إكوادور النداء من أجل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن الامتثال للالتزامات المنبثقة عن الإجراءات المنصوص عليها في استنتاجات وتوصيات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٠. وفي ذلك الصدد، تأمل إكوادور أن يمهّد الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ المعقود في فيينا، فضلا عن الاجتماعين المقبلين لتلك اللجنة، اللذين سيعقدان في عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ الطريق أمام الاختتام الناجح لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

وتود إكوادور، بصفتها طرفا متعاقدا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - المعروفة أيضا باسم معاهدة تلاتيلولكو - أن تحث الأطراف الموقعة على البروتوكولات الملحقّة بتلك المعاهدة على تعديل أو سحب الإعلانات التفسيرية التي قدمتها من جانب واحد عند التوقيع على البروتوكولات، نظرا لأنها تلحق الضرر بمركز نزع الأسلحة النووية الذي أنشأته المعاهدة.

وأؤكد لكم دعمنا وأتمنى لكم نجاحاً باهراً في تحقيق النتائج المرجوة. تؤيد جمهورية مقدونيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أقدم بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية مسألة ذات اهتمام خاص بالنسبة لبلدي. وتؤكد الإحصاءات أن تلك الأسلحة تعتبر بين الأشد فتكاً وتسبب خسائر في الأرواح تفوق أكثر مما تسببه أي أسلحة أخرى جراء استخدامها على نطاق واسع. ولا يشكل الحد من انتشار الأسلحة التقليدية، وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، علاوة على منع تحولها إلى الاتجار غير المشروع، مسائل تؤثر بشكل مباشر على استقرار البلدان في منطقتنا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم أيضاً.

ولتلك الأسباب، تدعم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته من جميع جوانبه، منذ إنشائه. وهي ملتزمة أيضاً بتعزيزه على الصعيدين الوطني والدولي.

ومن خلال الإجراءات المتخذة في إطار برنامج العمل، تمكنا من تعزيز الأمن في بلدنا وخارجه. وبتعاوننا الوثيق مع جيراننا في المجتمع الدولي عامة بشأن هذه المسألة وغيرها من مسائل نزع السلاح، أسهمنا في تعزيز الاستقرار وحسن الجوار والتنمية في جنوب شرق أوروبا.

وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على حقيقة أن الأمن البشري، أي النهج الذي يركز على الناس، يظل عنصراً أساسياً في سياسة مقدونيا وما تتخذه من إجراءات فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما يعزز سلامة الأفراد المتضررين من هذه الأسلحة. بين العديد من الإنجازات التي تحققت على الجبهة الداخلية العام الماضي، اسمحوا لي أن

وفي الوقت نفسه، نأسف لأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في تموز/يوليه لم يحقق نتائج إيجابية. وترى إكوادور أن المفاوضات السابقة بشأن هذا الموضوع تظهر العديد من العقبات التي يصعب حلها. ونرى في ذلك الصدد أن هناك حاجة إلى صك من ذلك النوع لمعالجة الموضوع بطريقة شفافة ومتوازنة وغير تمييزية، من شأنه كفالة المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة بين الدول في السيادة، والحق في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والسلامة الإقليمية والسياسية للدول، فضلاً عن الحق في الدفاع عن النفس. ولن نكفل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة إلا عبر اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ولقد صدّقت إكوادور على اتفاقية الذخائر العنقودية في أيار/مايو من هذا العام بدافع من التزامنا الصادق بنزع السلاح وبالسلم الدولي، وفي احترام تام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، وما دما نرى أن المجتمع المدني والتنمية هما الضحيتان الرئيسيتان لاستخدام ذلك النوع من الأسلحة، فإننا نود أن نعيد تأكيد التزامنا ودعمنا لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي مجدداً تعهده بالتعاون في اللجنة الأولى للجمعية العامة، علاوة على الإعراب عن التزام حكومة إكوادور بصون السلام ونزع السلاح العالمي والأمن الدولي، في سياق الاحترام الكامل للقانون الدولي وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

السيدة زوغرافسكا - كرسيتيسكا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في دورتها السابعة والستين. وعلاوة على ذلك أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

ظلت حماية المدنيين في صميم عمل الأمم المتحدة، واتفاقية الذخائر العنقودية صكاً يجسد إلى حد كبير ذلك الهدف. ونلاحظ بارتياح أن عدد التصديقات قد زاد ليصل إلى ٧٥. في الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي عقد مؤخراً في أوغلو، قدمت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة معلومات عن حالة تنفيذها للاتفاقية، وأكدنا مجدداً التزامنا الثابت بإكمال تدمير المخزونات المتبقية من الذخائر العنقودية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن شكرنا لشركينا الدوليين، وهما الحكومة الألمانية والمساعدة الشعبية النرويجية، الذين تعاونوا معهما تعاوناً وثيقاً لأجل بلوغ ذلك الهدف بحلول موعد الاجتماع الثاني المعقود فيما بين الدورات في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

تؤيد مقدونيا الجهود الدولية الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على مختلف الصكوك الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل. يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. لقد جددت الجلسة المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الدعوات الموجهة إلى الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية لتنضم إليها بدون تأخير. ولنأمل في أن يكون بمقدورنا، بحلول المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل ٢٠١٣، أن نلاحظ إحراز بعض التقدم في ذلك الصدد.

إننا نوافقون إلى أن نرى تقدماً يحرز في تحقيق الشمول العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٠، فيما يتعلق بجميع أركان المعاهدة الثلاثة. ونؤيد تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار في شتى

أذكر ما تم من بلورة واعتماد قانون فحص وتعليم الأسلحة والذخائر، واعتماد قانون جديد يتعلق بالتدابير التقييدية الدولية، وترقية برمجيات تسجيل وإدارة الأسلحة، وتنفيذ نظام تحديد المقذوفات التسيارية، وتعزيز تنفيذ استراتيجيتنا لإدارة الحدود، وزيادة التعاون مع القطاع المدني، لا سيما في تنقيح قانون الأسلحة وفي تنظيم حملات التوعية.

في هذه النقطة، أود أيضاً أن أعرب عن ارتياح مقدونيا للطابع التوافقي لحصيلة المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المعقود مؤخراً. وكما فعلت وفود أخرى كثيرة، أود أن أعرب عن تهانينا للسفيرة جوي أوغلو، ممثلة نيجيريا، على رئاستها الماهرة للمؤتمر. سنظل مقدونيا ملتزمة بتنفيذ برنامج العمل تنفيذاً فعالاً والإمعان في تعزيزه.

تؤيد جمهورية مقدونيا تأييداً قوياً اعتماد صك ملزم قانوناً لتنظيم تجارة الأسلحة. نحن في منطقة شهدت، خلال العقد الأخير من القرن العشرين، انتشاراً منفصلاً للأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، انتشاراً تغذيه الصراعات أو تفاقمه، وتترتب عنه عواقب إنسانية مدمرة. ولذلك فإننا ندرك العواقب الناجمة عن المزيد من التأخير في اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. تشاطر مقدونيا الإحساس بخيبة الأمل الذي أعربت عنه وفود أخرى إزاء عدم تمكن المؤتمر المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود من ٢ إلى ٢٧، من اختتام أعماله. وينبغي ألا نوقف جهودنا نتيجة لذلك، بل ينبغي أن نعمل بجد أكبر وأن نواصل على أساس نص بيان الرئيس المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ (A/CONF.217/CRP.1). في ذلك الصدد، نؤيد مشروع القرار الذي قدمته مجموعة من البلدان بشأن التعجيل بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة حتى يتسنى له إكمال عمله بشأن المعاهدة.

أكثر فعالية وكفاءة. وللأسف، ليس ذلك هو الحال في الوقت الراهن. ومع أن الأسباب وراء ذلك تتسم بالتعقيد، فإنها لا تمثل عقبات لا يمكن التغلب عليها. وينبغي أن نستكشف جميع السبل، وأن نحشد المزيد من الإرادة السياسية لكي نحز بعض التقدم في هذه الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وما فتننا، ونحن نضع هذه الاعتبارات في الحسبان، ندرس مبادرات توسيع مؤتمر نزع السلاح وإحراز تقدم في المفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

السيد واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلت به إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، لا يزال نزع السلاح النووي يشكل الأولوية العليا لميانمار، وذلك لأسباب واضحة لا جدال فيها. تؤثر الأسلحة النووية على أمن جميع الدول. وتتشاطر الرأي بأن من الضروري التصدي للعواقب الإنسانية من جراء أي استعمال للأسلحة النووية، وأن استخدامها يتنافى مع القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي. ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة على الأرض، فإننا نجازف بوضع أنفسنا على حافة الانقراض. ولذلك فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن الضمانة المطلقة الوحيدة من حدوث كارثة نووية هي القضاء التام على الأسلحة النووية.

على ضوء تلك الخلفية، يتحتم علينا جميعاً أن نتابع وننفذ بإخلاص الالتزامات والمسؤوليات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن الأسلحة النووية والاتفاقات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. تود ميانمار أن تكرر دعوتها إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخاصة تلك التي لديها أكبر الترسانات

أنحاء العالم. من شأن المناطق أن تسهم في الاستقرار الإقليمي والعالمي، ولهذا الأمر أهميته بصورة خاصة في الشرق الأوسط. وتأمل مقدونيا أن يتمكن المؤتمر القادم في فنلندا بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل من تحقيق النتائج المرجوة.

مع الإشادة بقيام جمهورية أفريقيا الوسطى وترينيداد وتوباغو، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا واندونيسيا مؤخراً بالتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية، إلا أن بدء نفاذ المعاهدة يظل أمراً بالغ الأهمية لزرع السلاح النووي وعدم الانتشار. انضم الوزير المقدوني نيكولا بوبيسكي إلى وزراء الآخرين في الدعوة إلى النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل (A/67/515، المرفق) الصادر عن الاجتماع الوزاري السادس لدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

لقد أحرزت مقدونيا تقدماً كبيراً في بناء قدراتها التشريعية والمؤسسية والإدارية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). في ذلك الصدد، أود أن أبلغكم بأنه، منذ عام ٢٠١١، ظلت جمهورية مقدونيا البيوغوسلافية السابقة تضطلع بدور نشط في مبادرة صك الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار الرامية إلى إنشاء مراكز امتياز كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية في جنوب شرق أوروبا، وأوكرانيا، ومولدوفا ومنطقة القوقاز. قامت جمهورية مقدونيا بالفعل بتحديد احتياجاتها وتقديم مقترحات لمشاريع تحسينات في عدة مجالات. وعلى إثر قرار اتخذته الحكومة، أنشئت، في ١٩ حزيران/يونيه، هيئة تنسيق وطنية معنية بمراكز الامتياز الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية تتألف من ممثلين من شتى السلطات المختصة. وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن التهديدات الحالية للأمن الدولي تتطلب أن يكون لدينا آلية لزرع السلاح

خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بمشاركة جميع الأطراف المعنية في المنطقة.

ونرحب بالتصديق مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب غواتيمالا وغينيا، ولا سيما إندونيسيا، وهي إحدى الدول الوارد ذكرها في المرفق ٢. يشكل استمرار تدمير المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية حتى آخرها مصدر تشجيع لنا. ونود أيضا الانضمام إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بنتائج المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، المعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ليس لدى ميانمار أي طموح لحيازة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ميانمار دولة غير حائزة لأسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من أولوياتها وشواغلها المتعلقة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى إقامة مجتمع ديمقراطي، فإن ميانمار ليست غافلة عن معاهدات نزع السلاح، التي تلتزم بها. وهي تنظر في التصديق عليها.

لم يكن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه حاسما. ولكي يكون هناك صك ملزم دوليا وقانونا لزع السلاح عالمي النطاق وفعال وناجح في التطبيق يجب، أولا وقبل كل شيء، الحفاظ على حقوق الدول غير القابلة للتصرف في السيادة والسلامة الإقليمية والدفاع عن النفس وحمايتها. وتأمل ميانمار أن يتم التقييد بهذا المبدأ الأساسي في معاهدة قد تنشأ لتجارة الأسلحة. وترحب ميانمار بنتيجة المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتؤكد ميانمار من جديد دعمها لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على نزع السلاح. تشكل التركيبة الفريدة لهذه الهيئة في حد ذاتها مصدر قوة في

النووية، بالامتثال الكامل والفوري للخطوات العملية الـ ١٣ لزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/28 (Parts I and II))، فضلا عن خطة العمل المكونة من ٢٢ نقطة بشأن نزع السلاح النووي على النحو المفصل في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol I)) وفي هذا السياق، نرى أن الدورة الأولى للجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لزع السلاح خطوة ضرورية لوضع الأساس للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

وفي حين نقر بالجهود الثنائية الرامية إلى الحد من الترسانات النووية، علينا أن ندرك، في الوقت نفسه، أن التحسين النوعي للأسلحة النووية يمكن أن يقوض تلك الجهود. إن العواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية لا تعرف الحدود. وريثما تتحقق الإزالة التامة لها، فإن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الحق في صك ملزم دوليا وقانونا بشأن الضمانات الأمنية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. لا يزال هذا النداء العاجل والمشروع ينتظر الاستجابة.

ومع مراعاة البيئة الأمنية الدولية السائدة، فإن ميانمار ترى أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يخدم المقاصد العملية لزع السلاح النووي وعدم الانتشار والضمانات الأمنية. إن التوقيع على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في أقرب الآجال لن يساهم في عدم الانتشار ونزع السلاح في المنطقة فحسب، بل وفي السلام والأمن الدوليين كذلك. ونرحب بما أبداه الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن من استعداد للتوقيع على بروتوكول معاهدة بانكوك. ونتطلع إلى عقد المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة

يتحقق أي تغيير أساسي حتى الآن. ومن الحقائق الصارخة أن بعض القوى ما برحت تعتمد على الأسلحة النووية في اتباع سياسة اليد الطولي التي تهدف إلى الاحتكار والهيمنة والتدخل. تستخدم الأسلحة النووية على نحو يزداد علانية كوسيلة للتهديد والابتزاز، بما يتجاوز دور الردع ويثير قلق بالغ في المجتمع الدولي. حددت هذه القوة النووية التي تمتلك أكثر الأسلحة النووية تطورا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتبارها هدفا لتوجيه ضربة نووية وقائية وما برحت تعمل على تصعيد تهديدها النووية عن طريق إجراء تدريبات لا تتوقف للحرب النووية في شبه الجزيرة الكورية وحولها كل عام. بالنسبة للشعب الكوري، فإن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية ليس بأي شكل من الأشكال فكرة مجردة، لكنه واقع عملي طويل الأمد.

وفي تحد لرغبة الناس في الداخل والخارج ومطالباتها الجماعية بتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، أجريت هذا العام أيضا مناورات عسكرية عدوانية واستفزازية، في حالات افتراضية لحرب نووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عدة مناسبات في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية.

فالتدريبات العسكرية المشتركة، مثل (KEY RESOLVE و FOAL EAGLE و ULCHI FREEDOM GUARDIAN)، اشتركت فيها أعداد ضخمة من القوات والوسائل الهجومية انطلاقاً من أراضي الولايات المتحدة وقواعد عسكرية أخرى في منطقة آسيا المحيط الهادئ، مما أوجد حالة تشبه الحرب الحقيقية. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تصبو إلى السلام الدائم أكثر من غيرها، إلا أنها لن تستجدي السلام على حساب سيادتها أو كرامتها الوطنية البتة. وفي مواجهة التهديدات النووية المفرطة من جانب الولايات المتحدة، ردت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برادعها النووي. وهذا الرادع النووي لا يمثل وسيلة قوية لحماية سيادتنا ومنع الحرب

التعامل مع قضايا الأمن الدولي التي نواجهها اليوم. أصدر مؤتمر نزع السلاح صكوكا هامة لنزع السلاح في الماضي. وقد آن الأوان لكي ننقد المؤتمر. ونحن نشاطر الممثل السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، الرأي أن الجذور الأعماق للحمود تكمن في البيئة السياسية الخارجية للمؤتمر.

ولكي نتصدى على نحو ملائم للتحديات الأمنية الدولية في عالمنا اليوم، يتعين استعراض فعالية وكفاءة آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح برمتها. ونرى أنه يمكن القيام بذلك عن طريق عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وتمشيا مع أولوياتها والتزامها بقضية نزع السلاح، قدمت ميانمار مشروع قرار شامل بشأن نزع السلاح النووي إلى اللجنة الأولى بصفة سنوية. وسوف تقدمه مرة أخرى خلال الدورة السابعة والستين الحالية. يحدد مشروع القرار، في جملة أمور، بصورة شاملة خطوات عملية ملموسة نحو تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. ويحدونا أمل صادق في أن تؤيد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مشروع القرار وتشارك في تقديمه.

السيد سين (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنيكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في دورتها السابعة والستين. إنني على ثقة بأنه، في ظل قيادتكم القديرة، فإن اجتماعاتنا المقبلة ستكمل بالنجاح. وأعتنم هذه الفرصة لأؤكد للجنة الأولى دعم وتعاون وفدي الكاملين. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تأييد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لا يزال السلم والأمن العالميين معرضين لتهديدات خطيرة نظرا لاستمرار وجود أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية. كرست الأمم المتحدة على مدى العقود الستة الماضية منذ إنشائها، جزءا كبيرا من جهودها لمعالجة هذا الشاغل، ولم

السيادة. وقد ارتأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تطوير صناعة مستقلة للطاقة النووية هو حل عملي لمشكلة الطاقة لديها، ومن ثم، فهي تبذل الجهود لبناء مفاعل ماء خفيف وإنتاج الوقود النووي بجهودها الذاتية.

وفي عام ٢٠٠٩، انضمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً إلى معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ واتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٥ بنية المشاركة بشكل فعال في أنشطة استكشاف الفضاء الخارجي التي توفر مزايا كبيرة للتنمية الاقتصادية. وأطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدداً من السواتل التي قامت بتصنيعها بجهودها الذاتية، باستخدام موارد وتكنولوجيا محلية بنسبة ١٠٠ في المائة.

غير أن بعض البلدان ربطت الأنشطة السلمية التي يقوم بها بلدي في الفضاء الخارجي ببرنامج عسكري وذهبت إلى حد إطلاق مزاعم لا أساس لها تشير إلى تنظيم تجارب لإطلاق القذائف الطويلة المدى وبرنامج لتخصيب اليورانيوم، وغير ذلك. وهي تدعي أنه، بموجب قرارات مجلس الأمن، لا يجوز لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تجري أي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف الباليستية، وأنه لا ينبغي حتى السماح لها بإطلاق سواتل للأغراض السلمية. فإذا كان يحق لتلك البلدان نفسها إطلاق السواتل الفضائية وتستثنى من ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها، فهذا يعتبر تعديلاً لا يمكن السماح به على سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعترف بما قط لأنها لا تشكل حكماً عادلاً بشأن تجاربنا النووية للدفاع عن النفس رداً على السياسة العدائية للولايات المتحدة القائمة على التحيز وممارسة الضغط. وفي ظل هذا الواقع، فإن السؤال هو كيف ولماذا ظل المجلس يلتزم الصمت إزاء التهديدات النووية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأكثر من نصف قرن،

في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل يوفر أيضاً ضماناً قوية لجهودها للتركيز على بناء الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة الشعب.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤيد نزع السلاح النووي. وفي محافل الأمم المتحدة لترع السلاح كمؤتمر نزع السلاح، وبالتعاون مع بلدان حركة عدم الانحياز، اعتبرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نزع السلاح النووي القضية الأساسية التي تؤثر على السلام والأمن في العالم، وهي تظل ثابتة على موقفها المتمثل في إيلاء الأولوية القصوى لترع السلاح النووي. ورؤية نزع السلاح النووي التي يتوق المجتمع الدولي إلى تحقيقها هي القضاء الكامل والتام على الأسلحة النووية. ومما يبعث على أسفنا، فإن عملية نزع السلاح النووي بقيت بلا حراك نتيجة للنظريات النووية العدوانية التي لا تتغير والتخفيضات الصغيرة في الأسلحة النووية التي تجرى في بعض الأحيان. والعملية بهذا النمط لا يمكن إلا أن تعتبر استخفافاً برغبات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ولن تؤدي بها إلا لمزيد من فقدان الثقة في الدول النووية.

إن الجمود في مؤتمر نزع السلاح مستمر لما يزيد عن عقد بسبب عدم إخلاص الدول الحائزة للأسلحة النووية إزاء المسائل الخاصة بترع السلاح النووي وسياسة عدم الانتشار التي تتبعها. ويعتبر نزع السلاح النووي الحل المطلق الوحيد لقضية الانتشار، لأن الانتشار إنما يتأتى من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من جانب الدول النووية. ووفدي يؤكد مجدداً على موقفه من ضرورة أن ينصب الاهتمام الرئيسي فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح على إبرام معاهدة ملزمة قانوناً بشأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

إن استخدام الطاقة النووية واستكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية يشكل حقاً ثابتاً لجميع الدول ذات

عدم الانحياز ومثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وأود أن أضيف الملاحظات الموجزة التالية بصفتي الوطنية.

بعد زهاء قرن من المحاولة المبكرة لعصبة الأمم لتخليص العالم من أسلحة مهلكة، مازلنا بعيدين عن تحقيق ذلك الهدف النبيل. فالمخزون الهائل من أسلحة الدمار الشامل المهلكة والتكديس غير المنظم للأسلحة التقليدية ما زال يشكل تهديداً لبقاء البشرية. وتلك تهديدات حقيقية وعالمية. ولا يمكن لبلد بمفرده أن يؤمن حدوده ومواطنيه في عالم متراد العولمة.

وفي هذا الصدد، تؤكد إريتريا أن الأمن الإقليمي والدولي وقضايا نزع السلاح يمكن معالجتها على خير وجه من خلال صكوك شفافة وشاملة وغير تمييزية يجري التفاوض بشأنها بشكل متعدد الأطراف.

تؤيد إريتريا مختلف الصكوك الدولية التي تهدف إلى تحقيق نزع كامل للسلاح يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، ويشمل جميع أنواع الأسلحة.

من المؤسف أننا لم نتمكن في السنوات الأخيرة من إحراز تقدم في مسألة مؤتمر نزع السلاح. وينبغي لمستقبلنا المشترك أن يحملنا على إظهار الإرادة السياسية اللازمة للاتفاق على جدول الأعمال الجوهرية، والشروع فوراً في مناقشات موضوعية بشأن مسائل نزع السلاح.

في أجزاء عديدة من أفريقيا، لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تعمل على تأجيج الصراعات، وتفاقم الجريمة، واستنزاف الموارد التي تهم الحاجة إليها وإدامة انعدام الأمن الإقليمي. إن الوثيقة الختامية الناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الذي انعقد في آب/أغسطس الماضي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، تمثل تطورا هاما. وتقع المسؤولية

بالرغم من قيم مجلس الأمن القائمة على العدالة والإنصاف في العلاقات الدولية. أن مأساة العلاقات الدولية في عالمنا تتمثل في تفشي المعايير المزدوجة والظلم اليوم أكثر من أي وقت مضى.

وكثيراً ما تردد بعض البلدان أن لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما يوصف بـ "الطموحات النووية". وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت دائماً منفتحة وشفافة تماماً أمام المجتمع الدولي في كل إجراء اتخذته ولم تحتجب عن الأنظار العامة أي تتبع أي برنامج سري. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على يقين راسخ بسلامة قضيتها. وقد ظهرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل كدولة حائزة للأسلحة النووية بالكامل، وإن زمن تهديد الولايات المتحدة لها بالقنابل الذرية قد ولى. لقد اختارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتلاك رادع نووي ليس لأنها تريد مقايضة ذلك بشيء آخر، بل لأن عليها أن تواجه إجراءات الولايات المتحدة الرامية إلى القضاء على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وطالما استمرت الولايات المتحدة في سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن حيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسلاح النووي ستستمر على أساس طويل الأمد. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستفي بمسؤولياتها كدولة مسؤولة تمتلك أسلحة نووية وستواصل جهودها للنهوض باستكشاف الفضاء سلمياً واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

السيد ديستا (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الممثلين الذين سبقوني إلى تهنئتك، سيدي، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة أعمال هذه اللجنة الهامة. ونحن واثقون من أن قيادتكم المقتدرة ستفضي بنا إلى نتيجة ناجحة. وأؤكد كامل دعم وفدي لكم. ووفدي يؤيد تماماً البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة

قائما سواء عن قصد أو عن غير قصد. وتعتقد إريتريا أن الضمان الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أو انتشارها يتمثل في القضاء عليها قضاء مبرما. ويرى وفدي أنه يجب علينا تكثيف جهودنا بطريقة متوازنة لتنفيذ الركائز الثلاث المنصوص عليها في خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)).

إن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها غير قانوني وغير أخلاقي. وريثما يتم تحقيق نزع السلاح العام والكامل، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعطي ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق باستعمال تلك الأسلحة الفتاكة أو التهديد باستعمالها. وهذه الضمانات الأمنية السلبية يجب أن تكون ملزمة قانونا. وعلاوة على ذلك، فإن البدء الوشيك لسريان مفعول معاهدة حظر التجارب النووية الشامل سيمثل خطوة حاسمة نحو القضاء قضاء مبرما على الأسلحة النووية. إن إريتريا إحدى الدول الموقعة على معاهدة بليندايا التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وإنشاء هذه المناطق في أماكن أخرى سوف يمثل مساهمة كبيرة نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

يمكن للتكنولوجيا النووية أن تؤدي بالفعل دورا مهما في التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتؤيد إريتريا الحق الثابت لكل دولة في تطوير و/أو الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقا لاتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويثني وفدي على أنشطة الوكالة التي تساهم مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. أما في إريتريا فتقدم الوكالة دعما هاما في إنتاج الثروة الحيوانية، لا سيما في مجال مكافحة الحمى المالطية والسل.

عن تنفيذ برنامج العمل في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية؛ بيد أن طبيعة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والأسلحة الخفيفة، وهي تجارة كثيرا ما تتجاوز الحدود الوطنية، تقتضي ردا إقليميا. وتعتقد إريتريا أن تعزيز قدرات الترتيبات الإقليمية أمر مجد للنهوض بهدف الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن إريتريا بوصفها إحدى الدول الموقعة على إعلان نيروبي بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، وبوصفها عضوا نشطا في المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة، سوف تواصل العمل بهمة مع الدول الشقيقة في المنطقة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه.

وفي حين أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة لم يحقق أهدافه المعلنة، ترى إريتريا أن المشاركة البناءة للمندوبين أثناء عملية دامت شهرا إشارة على التأييد العام لوضع صك دولي ينظم نقل الأسلحة. وإذا ما كان هذا الصك متوازنا وغير تمييزي وصادا لأي استغلال سياسي، يمكن أن يمثل خطوة هامة نحو منع عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة والقضاء عليها. إننا إذ نعمل على الإعداد لمؤتمر محتمل آخر بشأن هذا الموضوع، تؤكد إريتريا أن أي معاهدة محتملة لا بد وأن تكون نتيجة لعملية حكومية دولية شاملة وشفافة. وأي معاهدة تُبرم في المستقبل يجب أن لا تنال من الحق الثابت لكل دولة في حيازة وتصنيع وتخزين واستيراد الأسلحة للدفاع عن النفس. وينبغي للمعاهدة أن لا تمكن من إساءة استخدامها سياسيا، ويجب أن تتضمن أحكاما واضحة تحصنها ضد إساءة الاستخدام هذا.

لا يزال وجود الأسلحة النووية يشكل خطرا على البشرية. وما دامت الأسلحة النووية موجودة سيظل خطر استخدامها

على الاستياء لدينا جميعا. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح في جنيف. تؤيد بوتسوانا تأييدا تاما جهود الأمين العام الرامية إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، ونحضر أعضاء المؤتمر على العمل فورا على اعتماد تنفيذ برنامج العمل الخاص بالمؤتمر. وما من شك في أن هذا التقدم يوفر الأمل المتجدد لبدء المفاوضات على الصكوك الهامة الأخرى المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ويمكن التحقق منها بصورة فعالة، وينبغي أن تفي بجميع أهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

في عام ٢٠١٠، تجددت آمالنا في نزع السلاح النووي بعد اعتماد خطة العمل في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (انظر NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)). وفي ذلك الوقت، أكدت من جديد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعاونها القاطع للعمل على القضاء التام على ترساناتها النووية وصولا إلى نزع السلاح النووي، والتزمت بالإسراع في إحراز تقدم في هذا الصدد.

وترى بوتسوانا أن الجهود العالمية لنزع السلاح يمكن أن تستفيد من الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي، وخاصة التقدم المحرز في إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ولا تزال تلك المناطق تشكل معلما هاما نحو نزع السلاح النووي، يمكن أن يحفز الجهود الدولية.

ونحن نرحب بالمؤتمر المقبل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي تستضيفه فنلندا في وقت لاحق من هذا العام. ونتطلع إلى إجراء مداولات ناجحة خلال ذلك المؤتمر الهام الذي نعتقد أن دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ سوف تستنير به على نحو جوهري. ومن

في الختام، أود أن أشدد على أن التجربة قد أثبتت أن الأسلحة ما هي إلا وقود لانعدام الأمن. وهكذا ما برح نزع السلاح الأداة الوحيدة المجدية لإقامة عالم ينعم بمزيد من الأمن. وتعتقد إرتيريا أنه لا يمكن إحلال الأمن الدولي والأمن الإقليمي إلا من خلال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتعاون الاقتصادي. وإصلاح المؤسسات الدولية المنوط بها الحفاظ على الأمن وضمان التمويل خطوة هامة إلى الأمام.

السيد نتواغي (بتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود بالنيابة عن وفدي أن أعرب عن سعادي لرؤيتكم تتراأسون هذه اللجنة. وأود أيضا أن أهنيء الأعضاء الآخرين في مكتبكم على انتخابهم الجدير. أود أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكاملين في اضطلاعكم بولايتكم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير يارمو فينانين، ممثل فنلندا على قيادته الفعالة للجنة الأولى خلال دورتها السادسة والستين. يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلي بهما في الجلسة الثانية ممثلا نيجيريا وإيران بالنيابة عن المجموعة الإفريقية وحركة عدم الانحياز.

تؤكد من جديد بوتسوانا التزامها بالعمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح. ومهما شددنا على الترابط بين المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والتنمية ونزع السلاح، لا يمكن أن نكون مغالين في التشديد، ولا يزال وفدي يعطي أولوية لتلك المسائل. وعندما خاطبنا اللجنة في إطار هذا البند خلال الدورة السادسة والستين، شدد بلدي على أهمية نزع السلاح في تقليص التوترات السياسية والتخفيف من حدة الصراعات (انظر A/C.1/66/PV.17).

إننا إذ نجتمع هنا اليوم، يستبد بالنظام الدولي مناخ من الاحباط العام فيما يتعلق بآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي الواقع أن أهم برنامج متعدد الأطراف وتفاوضي لنزع السلاح، أي مؤتمر نزع السلاح، ما برح في طريق مسدود دائم مما يبعث

من المفيد بالنسبة لنا النظر في كيفية استخدام الموارد المحدودة لمختلف الشركاء بفعالية لتحقيق نتائج ملموسة.

ونأسف لأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقدت دورته الأولى في تموز/يوليه من هذا العام، لم يتمكن من إبرام المعاهدة المتوخاة التي تهدف إلى تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي. وبينما لا يزال الشعور بالإحباط ماثلاً في أذهاننا، ما زلنا مقتنعين بأننا لم نخسر كل شيء. بل أن مؤتمر تموز/يوليه بشأن معاهدة تجارة الأسلحة شكل خطوة هامة إلى الأمام في حفر التصميم المشترك للمجتمع الدولي بهذا الخصوص. ولهذا السبب، نولي أهمية كبيرة لاستئناف المفاوضات بشأن هذه المعاهدة الهامة في المستقبل القريب.

وبشأن مسائل نزع السلاح، ترحب بوتسوانا بعقد المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد اعتمد المؤتمر الاستعراضي وثيقة ختامية تطلعية (BWC/CONF.VII/7)، نصت، في جملة أمور، على إنشاء برنامج رعاية لتيسير مشاركة البلدان النامية في الاجتماعات المقبلة واعتمد استمارة إبلاغ منقحة لتقديم تدابير بناء الثقة وحدد ولاية وحدة دعم التنفيذ.

وختاماً، فإن بوتسوانا مقتنعة بأن النظام المتعدد الأطراف لا يزال هو المنبر المناسب لتنشيط آلية نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الدورة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح، الذي ينبغي أن يعتمد برنامج عمله ويستأنف التنفيذ بجدية. ونحن متفائلون أيضاً بأن المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة سوف تُستأنف في المستقبل القريب وتسفر عن الصك الدولي الهام الملزم قانوناً الذي ننشده جميعاً.

جانيننا، نؤكد مجدداً التزامنا بتنفيذ معاهدة بليندايا التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في ساحتنا الخلفية.

وبوتسوانا تولي أولوية عالية للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبعد أن صدقنا على المعاهدة قبل بضعة سنوات، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الوتيرة البطيئة لتصديق الدول عليها. وقلقنا ينبع من أن هذا التقدم البطيء يمكن أن يشكل خطراً على مشهد نزع السلاح النووي الهش بالفعل. ولذلك، نولي اهتماماً كبيراً للحملة الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على هذا الصك الهام. ونود أن نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق ٢، التي لم تنظر بعد في التصديق عليه أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

ترحب بوتسوانا باعتماد مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لوثيقتيه الختاميتين بتوافق الآراء في دورته الثانية المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢: بشأن برنامج العمل وبشأن الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة بها (A/CONF.192/2012/RC/4، المرفقان الأول والثاني). وبينما نركز على تنفيذ برنامج العمل، نناشد بوتسوانا المجتمع الدولي مساعدتها والتعاون معها في مجالي مراقبة الحدود وإدارتها ووسم الأسلحة وتسجيلها، لكي تتمكن من الإسهام بفعالية في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولا يزال التعاون والمساعدة الدوليان من العوامل الحاسمة والرئيسية في تحديد نجاح أو فشل الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع جوانب برنامج العمل وفي هذا الصدد، سيكون

خلال امتثال الدول الموقعة لالتزاماتها بموجب البروتوكولات الإضافية الملحقه بالمعاهدة. ولذلك، ما زلنا نحث الأعضاء الخمسة الدائمين، الذين قدموا إعلانات تفسيرية لدى التوقيع و/أو التصديق على البروتوكولات، على تعديل أو سحب هذه الإعلانات، ولا سيما تلك التي تؤثر على ضمانات الأمن السلبية. غير أننا ندرك أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد.

ويمثل التثقيف في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار مهمة أخرى للوكالة في المنطقة. وبناء على طلب مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة، قدمت الوكالة في هذا العام تقريراً عن التثقيف في مجال السلام ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار للفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، والذي يمكن لأعضاء اللجنة أن يجدوه على موقعنا الشبكي. وسنواصل، بالتعاون مع الدول الأعضاء، تشجيع تنظيم الدورات التدريبية وغيرها من أنشطة التثقيف والتوعية ونحن على أتم الاستعداد لإشراك جميع الأطراف المعنية الأخرى في هذه الأنشطة.

ومن الواضح أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست جزراً. وعلى الرغم من أنها تُعتبر مساحات إقليمية محددة، فإنها توجد داخل الهيكل الدولي لترع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتسهم كل منطقة من هذه المناطق في السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي الوقت نفسه، فإنها تدمج أنفسها في ذلك الهيكل عن طريق معاهداتها وغيرها من المعاهدات العالمية ومنها، في جملة أمور، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمعاهدات المتعلقة بالأمن النووي.

وفي السياق نفسه، أود أن أعيد التأكيد على أن جميع الدول الأعضاء الوكالة أطراف في معاهدة عدم الانتشار وأن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بقبول وموافقة اللجنة، أود أن أوقف قائمة المتكلمين بالنظر إلى أن الأمانة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستغادر في هذه الليلة. وفي هذا السياق، أعطي الكلمة الآن للأمانة العامة للوكالة.

السيدة أوبيدا (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تفهمكم. وأود أيضاً أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى وأن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لعرض مواقف الوكالة وما أحرزته من تقدم خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية. كما أرحب بحضور وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، وأعضاء المكتب الآخرين.

قبل عام واحد، أتيت لي الفرصة لكي أصف في هذا المحفل عملية تنشيط معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجدول أعمالها السياسي في السياق الدولي الراهن (انظر A/C.1/66/PV.9) وشملت تلك الملاحظات الإعلان المشترك لعام ٢٠١١ الذي قدمته الدول الأعضاء في الوكالة إلى الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة ويتضمن ذلك الإعلان توافقات جديدة في الآراء على الصعيد الإقليمي، يأتي في مقدمتها تصميم الدول الـ ٣٣ الأعضاء في وكالتنا على المشاركة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للمضي قدماً نحو التفاوض على صك عالمي ملزم قانوناً يهدف إلى حظر الأسلحة النووية واليوم، يمثل توافق الآراء هذا مبدأً توجيهياً لجدول أعمال الوكالة، وكذلك لتعزيز تدابير عدم الانتشار. ونزع السلاح النووي وعدم انتشاره يشكلان جزءاً لا يتجزأ من عمل الوكالة

ويتمثل جزء من عملية التنشيط في مواصلة تعزيز المنطقة ذاتها من خلال اتخاذ الدول الأعضاء لإجراءات ملموسة ومن

ازدادت العلاقة حيوية بين الوكالتين خلال العامي
الماضيين. وأظهرت مشاركة السيد يوكيا أمانو، المدير العام
للكالة الدولية للطاقة الذرية، في الاحتفال بمناسبة الذكرى
السنية الخامسة والأربعين للتوقيع على معاهدة تلاتيلولكو،
فضلا عن مشاركة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في جملة أمور، في المؤتمر
الوزاري بشأن الأمان النووي في حزيران/يونيه ٢٠١١،
والمندى المتعلق بالتجارب التي يُحتمل أن تكون لها أهمية في
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط،
المزيد من الدينامية القائمة بين الوكالتين. ونحن سعداء لمشاركة
ترينيداد وتوباغو للمرة الأولى خلال هذا العام، بصفتها دولة
عضوا في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلاوة على ذلك، فإن المناطق الخالية من الأسلحة النووية
ليست جزرا معزولة عن بعضها البعض، بل تربط جسور فيما
بينها، تم إنشاؤها بشكل أكثر علنية منذ عام ٢٠٠٥، عندما
عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف الموقعة على المعاهدات التي
أنشأت المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويسر الوكالة موافقة
إندونيسيا على رئاسة المؤتمر الثالث. وستكون هذه المرة الأولى
التي سترأس فيها دولة من خارج منطقة أمريكا اللاتينية والبحر
الكاريبي المؤتمر. ونؤكد لوفد إندونيسيا تعاوننا، بحيث يمكن
تحت رئاستها، اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز وتوطيد المناطق
الخالية من الأسلحة النووية وأغراضها المشتركة. ولا شك في
أن هذا وقت ملائم لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين المناطق
الخالية من الأسلحة النووية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتعزيز
تبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة، بغية دعم تعزيز
عمليات التوطيد الإقليمية. وفي الوقت نفسه، يمكن لجميع
المناطق الخمس القائمة العمل معا والاستمرار في تبادل الخبرات
ذات الصلة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

٣١ منها أطراف الآن في معاهدة الحظر الشامل. وفي كانون
الثاني/يناير من هذا العام، تلقينا الخبر السار لتصديق غواتيمالا
على معاهدة الحظر الشامل. واثنان فقط من دول المنطقة
لم تصدق على المعاهدة حتى الآن. وسنواصل العمل لتحقيق
ذلك الهدف في أقرب وقت ممكن، وندعو أيضا جميع الدول
المدرجة في المرفق ٢ إلى الانضمام إلى هذا الصك عالمي في
أقرب فرصة ممكنة.

لقد شاركنا في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر
الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع
أمل قوي في إحراز تقدم أكبر في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام
٢٠١٠. ولا تزال ثمة فرص لكي يصبح ذلك حقيقة واقعة،
ولكنها لا تخلو من تحديات كبيرة، مثل الجمع بين المواقف
المتعارضة تماما، حتى وإن عبرت جميع الدول عن نفس الرغبة
في بياناتها، والمتمثلة في بناء عالم أكثر أمانا، يسوده السلام
وخال من الأسلحة النووية.

تعاونت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٢، مع الدول الأعضاء،
مشجعة الدول التي لم تقم بذلك بعد، على التوقيع و/أو
التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي،
واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ونحن نقدر الجهود التي
تبذلها شيلي وكوستاريكا وكولومبيا فيما يخص عقد حلقات
عمل إقليمية هذا العام، لذلك الغرض. وبالمثل، تشكل العلاقة
المتأصلة بين وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، جزءا
هاما من هذين الإطارين القانوني والمؤسسي، وهي علاقة
أسست في معاهدة تلاتيلولكو نفسها، الموقعة في عام ١٩٦٧،
وأُسندت للوكالة وظائف وسلطات على نظام المراقبة الذي
أرسي للتحقق من الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الدول
الأطراف والدول الموقعة على البروتوكولات الإضافية.

لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما نود أن نسلط الضوء على حضور الممثلين السامين للدول الموقعة على البروتوكولات الإضافية لمعاهدة تلاتيلولكو، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وهولندا. لقد منح حضور ومشاركة جميع أولئك الأشخاص وتلك الكيانات إلى جانب الدول الأعضاء المنتمية إلى المنطقة الاحتفال، فائدة تأمل، أتاحت تحديد رؤية الوكالة للمستقبل. وتظل تلك الرؤية، بالإضافة إلى تأثيرها على جميع إجراءات الوكالة، مفعمة بأعلى القيم والمقاصد، المتمثلة في إحلال السلام وتوفير الأمن والرفاهية لشعوبنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

مرة أخرى، نود أن نؤكد مجددا ثقتنا والتعبير عن أفضل تمنياتنا فيما يتعلق بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وجميع باقي أسلحة الدمار الشامل خلال هذا العام، عملا بالقرار الذي اتخذ في عام ١٩٩٥. إننا نقدر الجهود التي تبذلها فنلندا بوصفها دولة ميسرة، ونؤكد للسفير ياكو لايفافا، وكيل وزير الدولة، أطيح تمنياتنا فيما يخص المهمة الهامة التي أسندت إليه. وإذ نسلم بأن تلك العملية هي عملية سيادية للدول في منطقة الشرق الأوسط، فإننا على استعداد تام، لتبادل خبرات المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأتيحت لي خلال الأسبوع الماضي، الفرصة للاجتماع مع الأمين العام، السيد بان كي - مون، لمناقشة المسألة، والتأكيد مجددا على دعمنا الثابت. ونأمل أن تبدأ دول الشرق الأوسط، في أقرب وقت ممكن، العملية الطويلة والمعقدة، التي يمكن أن تفضي إلى إرساء دعائم السلام المستقر والدائم في المنطقة.

في الختام، أود أن أتشاطر مع الجمعية العامة، في إطار الأنشطة التذكارية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والأربعين للتوقيع على معاهدة تلاتيلولكو، عقدت الدول الأعضاء في الوكالة حلقة دراسية دولية تحت عنوان "تجربة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفق عام ٢٠١٥ وما بعده"، في شباط/فبراير من هذا العام في مدينة مكسيكو. كما نود أن نشكر الدول المنتمية إلى مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، التي شاركت في ذلك الاجتماع الهام، وخصوصا نيوزيلندا وإندونيسيا وكازاخستان. ونود أيضا أن نشكر المنظمات غير الحكومية المشاركة من مختلف البلدان، الإقليمية منها والدولية. ونحن نشيد بمشاركة ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون نزع السلاح في ذلك الوقت، بالنيابة عن الأمين العام، فضلا عن مشاركة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية